بحث محكم | قسم الفلسفة والعلوم الإنسانية | 21 أكتوبر 2016

نظرية أفعال اللغة لدى الفيلسوف أوستين

أسسها وحدودها الفلسفية

الحسين أخدوش
باحث مغربي

مؤمنون بلا حدود
Mominoun Without Borders
للدراسات والأبحاث www.mominoun.com

جميع الحقوق محفوظة © 2016
All rights reserved © 2016

الملخص:

شكّل تداخل علم المنطق المعاصر بعلوم اللغة الأخرى كاللسانيات والخطابة مناسبة مهمّة في إغناء النقاش الدائر حول قضايا اللسان والدلالة، وقد غدت بموجب ذلك فلسفة اللغة المعاصرة مبحثاً فلسفياً جديداً ينهض بتحليل الظواهر اللغوية واللسانية، بما مكّن البحث الفلسفي من توسيع نظرتنا إلى اللغة ولدورها الحاسم في تفكيرنا الذاتي.

في هذا الإطار شكّل التجديد الذي أنجزه فيلسوف المنطق واللغة فيتغنشتاين، خصوصاً في فلسفته المنطقية الثانية، إلى جانب الأعمال التي قدّمها كل من مور «R.E.Moore» وهار «R.M.Hare» ثمّ أوستين[1]، شكّل كلّ ذلك ثورة حقيقية على ما كان شائعاً لدى مناطقة وفلاسفة التحليل بخصوص نجاعة النماذج الدلالية الصورية في إفادة المعنى.

عمل هؤلاء على إبراز قصور النماذج الدلالية الوصفية، على خلاف ما كان يزعمه الوضعيون المناطقة الذين كانوا يدافعون فقط عن الطابع التجريبي للاستعمال المنطقي للغة، مبرزين الدور المهم الذي تلعبه اللغة العادية في إغناء وتوسيع المعنى ليشمل صنف العبارات اللغوية غير الخبرية كالتلفظات الأخلاقية والجمالية التي تُسمّى الأساليب الإنشائية.[2]

وتندرج نظرية أوستين في أفعال الكلام «Theorie of speechs acts»، والتي أسّس لها في كتابه الشهير «How to do things with words»[3] ضمن هذا الإطار؛ حيث عمل هذا الأخير على اجتراح طريقة جديدة غير تلك التي شاع تداولها في ميدان تحليل اللغة وفلسفة المنطق، سالكاً بذلك مسلكاً تداولياً يركّز على محورية اللغة العادية في تأسيس المعنى التداولي بعيداً عن النماذج الوصفية المعروفة بالتحليل الدلالي الماصدقي الصوري للغة.[4]

1- **جون لانجشو أوستين:** فيلسوف اللغة الطبيعية البريطاني، ومؤسس نظرية أفعال الكلام. عاش ما بين 1911م و1960م. قبله كان اهتمام الفلاسفة اللغويين والتحليليين موجّهاً نحو العبارات والتلفظات اللغوية التوكيدية التي تكتسي قيمة خبرية ووصفية، حيث اعتبرت مع الوضعانيين عبارات حقيقية ودالة على معاني محدّدة. لكنّ انكباب أوستين هذا على تحليل العبارات والتلفظات الإنشائية أفضى إلى إبراز الخصائص الجديدة لمثل هذه العبارات، بحيث تفيد في إنجاز أفعال طقوسية في سياقات عرفية، وبالتالي فهي تخرج عن النموذج الدلالي الوصفي الذي يقصر وظيفة اللغة على وصف الوقائع والإخبار عنها. فعلى سبيل المثال العبارة التالية: "أعدك بفعل كذا وكذا" هي عبارة تستخدم لفعل شيء وليس للوصف أو الإخبار عن هذا الشيء، ومن ثمّ فهي عبارة تُفهم بشكل أفضل كفعل شيء (إنجاز وعد...) وليس توكيداً لأيّ شيء، ومن هنا جاء اسم كتابه الشهير: **"كيف نفعل الأشياء بالكلمات"**.

2- نشير هنا إلى أنّه فيما قبل نظرية أفعال الكلام، لم يتمّ بعد اعتبار العبارات غير الخبرية كالعبارات الأخلاقية والإنشائية تلفظات إنشائية بالمعنى الذي يفيد كونها أقوالاً إنجازية، كما سنرى في هذا البحث. انظر بهذا الصدد: P.Amselek: Théorie des actes de langage, éd Puf, 1986, p66

3- نشير إلى أننا اعتمدنا في هذه الدراسة على الترجمة الفرنسية التالية:

J.L.Austin: Quand dire c'est faire, tr Gilles Laure. éd du Seuil, Paris, 1970

4- يتوسّل هذا النموذج الدلالي للمعنى بالتحليل الماصدقي القائم على شروط التحقق الصدقي، من خلال اعتبار اللغة المحمولية رموزاً شخصية، وأنّ كلّ رمز شخصي إنما يشير إلى شخص محدد، بينما يشير الرمز المحمولي إلى مجموعة من الأشخاص إذا كان صفة وإلى علاقة تقوم بينهم إذا تعددت الأشخاص المرتبطة بها؛ وهكذا تكون هذه الإحالة الرمزية بمثابة دلالة الأشخاص التي تصفهم فتربط بينهم. إنّ النموذج الدلالي الماصدقي يقوم على ما صدق أسماء العلم والصفات والعلاقات.

عوّض فلاسفة اللغة العادية، ومن بينهم أوستين، تلك النماذج الدلالية الوصفية في تحليلهم للغة الطبيعية بالطريقة الاستعمالية الجديدة التي تراعي غنى وتعدد وظائف اللغة المستعملة في الحياة العادية، كاشفين بذلك اللثام عن الطابع الإنجازي للكلام. كان ذلك ضرورياً لإبراز الغنى الدلالي الذي يسمح به الاستعمال التداولي لهذه اللغة، حيث ينجم عنه إفادة المعنى عبر حركيّة التواصل.

فبعدما كان شائعاً بين فلاسفة المنطق المناكفين عن التصور الوضعي أنّ الأقوال والعبارات الإنشائية إنّما تخلو من أيّ معنى منطقي، لأنّها لا تثبت ولا تنفي أيّ شيء حيث يتوّجب تخليص لغة المنطق ممّا يتصل بها، أخذ أوستين على عاتقه كشف زيف هذه الدعوى في مقالاته السجالية التي جمعها فيما بعد تلمذه «O.J.Warnock» ونشرها تحت عنوان:[5] «Sens and sensibilia»، حيث استعرض فيها تصوراً جديداً للغة يخالف فيه تصورات هؤلاء الوضعيين التي تقصي العبارات الإنشائية.[6]

بلور أوستين في مجموعة من المحاضرات الأخرى المنشورة بعنوان "عندما تنجز الأفعال بالأقوال" نظرية متكاملة في أفعال الكلام ينفرد فيها بالقول إنّ الأفعال السلوكية إنّما تنجز بالأقوال التعبيرية. فما معالم هذا التصور الجديد الذي جاء به أوستين للّغة؟ وكيف جعل منه منطلقاً لتأسيس نظريته في أفعال الكلام؟ «Théorie des actes du langage» وما هي الأسس الفلسفية والمنطقية واللسانية التي أسّس بها هذا الأخير نظريته هذه في أفعال الكلام؟

للجواب عن هذه الأسئلة نقترح بداية التعرّض إلى معالم التصور الفلسفي الذي يحكم نظرية أوستين في اللغة العادية، فنبيّن منطلقاتها عبر التطرق للكيفية التي كان يُنظر بها إلى العبارات اللغوية الإنشائية قبل هذا الأخير، وذلك في إطار ما يُسمّى بالأبحاث الميتا-أخلاقية التي سلطت الضوء على التلفظات الأخلاقية والوجدانية. ثمّ بعد ذلك نتعرض لتصوره التداولي للغة العادية عبر مفهومه الجديد للدلالة من خلال سياق استعمال الكلام؛ لننطلق بعد ذلك إلى بسط نظريته في أفعال الكلام، فنبيّن طريقته في تأسيس مقولة الفعل الكلامي ومستوياته وكيفية تفريقه لهذه المستويات، ومن ثمّ نعرض خصائص كلٍّ من الفعل التكليمي والفعل التكلّمي. ثمّ ننتهي في النهاية بعرض النقد لأهم الانتقادات الموجّة لهذه النظرية سواء من طرف الفلاسفة أو بعض اللسانيين.

5- ترجمت إلى الفرنسية سنة 1962 تحت عنوان « Le langage de la perception » من طرف المختص بالدراسات المنطقية الفرنسي « P. Gochet » عن دار Seuil.

6- شكلت معتقدات الوضعيين المناطقة المتطرفة حول اللغة تحدياً كبيراً لهذا الفيلسوف، حيث كان هؤلاء يعتقدون أنّ اللغة يجب أن تكون صورة منطقية للعالم، بحيث تصبح حدود هذا العالم هو عينه حدود لغتنا. انظر بهذا الخصوص: A.Oussama; Wittgenstien, Langage et ontologie, vrin p24

أولاً: تصورات أوستين للغة الطبيعية ومنطلقاتها

لعبت المنهجية المنطقية للتيار الوضعي المنطقي والتصورات المتطرفة للغة دوراً مباشراً في الدفع بفيلسوف اللغة العادية **أوستين**، في أواسط القرن الماضي، إلى تبنّي تصور مخالف للغة؛ تصوّر يخرج عن النماذج السائدة آنذاك في تحليل اللغة. وقد كان المنعطف الفلسفي الذي سجّله الفيلسوف النمساوي الأصل **فيتجينشتاين** عند عدوله عن التصور الذري للغة الذي كان يصدح به في مرحلته الفكرية الأولى، كان سبباً أساسياً في إبراز أهمية اللغة العادية في تشكيل المعنى والدلالة.

عمل هذا الأخير على ردّ الاستعمال المنطقي للغة إلى رحابة وسعة الاستعمال العادي لها، مسجّلاً بذلك طفرة كبيرة في النقاش الدائر بين فلاسفة «Oxford» حيث كان **أوستين** واحداً من بينهم، وقد انفرد بصياغة نظرية خاصة في تداولية اللغة العادية، عمادها أفعال الكلام التي تقوم على التفريق بين العبارات اللغوية إلى خبرية وأخرى إنشائية.

1- تحليل العبارات الإنشائية قبل أوستين

يمكن تسمية هذه اللحظة بمرحلة ما قبل دلالية الفعل اللغوي، وهي مرحلة شكّلتها أعمال مجموعة من فلاسفة اللغة على رأسهم **مور** G. Moore و**هار** R. Hare و**أيار** A. Ayer و**ستيفنسون** C. Stevenson، وغيرهم من المناطقة الذين حاولوا إبراز الخصائص الدلالية والمنطقية للتلفظات الإنشائية.

تميّزت هذه المرحلة بالتفريق بين الفعل اللغوي باعتباره عبارة لغوية يمكن إخضاعها للتحليل المنطقي الصوري، وبين الأساليب الإنشائية منظوراً إليها من زاوية التلفظات الأخلاقية التي لا يمكن إخضاعها لمعيارية الصدق والكذب، كذلك تمّت إعادة الاعتبار للأحكام القيمية: **الجميل، القبيح، الحسن، النافع**...، إذ تمّ تحليلها في إطار ما يُسمّى بالتحليل الميتا-أخلاقي للعبارات الإنشائية. كيف ذلك؟

1-1- التحليل الميتا-أخلاقي للغة:

يُعتبر التحليل الميتا-أخلاقي نوعاً من البحث الذي كان يدعو إلى الاستعمال الواقعي للعبارات الأخلاقية، بما يجعلها تأخذ دلالتها بشكل موضوعي، وإن كانت لا تفي بكلّ الشروط الضرورية للتحليل المنطقي الصارم، نظراً لافتقادها لمقومات النموذج الدلالي الوصفي القابل للمعالجة الماصدقية.

في هذا السياق أفرد الفيلسوف والمنطقي «A. J. Ayer» في كتابه «Truth and logic» قسماً مهمّاً لتحليل الأحكام الأخلاقية التي ترد في بعض الجمل اللغوية، معتبراً المحمول "جيّد" أو "جميل" صالحاً لتمييز إرادتنا الأخلاقية لا غير؛ لكنّه جعل المحمولات الأخلاقية غير نهائية، بحيث لا تصلح لتحديد وتعريف باقي المحمولات الأخرى مادام الحكم فيها ليس موضوعياً، ممّا يفسّر الاختلاف الموجود في كلّ أحكام القيمة الأخرى التي نصادفها.

تأسيساً على هذه الخاصية، تجاهل **أيار** «Ayer» العلاقات القائمة بين الأحكام الأخلاقية والجمالية،[1] فوضع حدوداً لمظاهر الموضوعية التي من شأنها أن تتبدّى في مثيلاتها؛ ليكون قولنا مثلاً: **"من الأحسن أن يستحمّ المرء قبل أن ينام"**، يفيد دلالياً أسلوب الاستحسان والتفضيل، وإن هو لا يحيل على أيّة وظيفة منطقية غير تلك التي نجدها في بعض الأساليب الإنشائية الأخرى، كالأمر عند قولنا لشخص: "استحم قبل أن تنام"، طالبين منه القيام بفعل الاستحمام قبل النوم، أو في التمني عند قولنا: **"أتمنى أن تستحمّ قبل أن تنام"**.

يرى «Ayer» من خلال مثل هذه التلفظات أنّ الجُمل التي لا يتحقق فيها الصدق والكذب لا تستوفي شروط الموضوعية، ومن ثمّ فالاستعمال اللغوي لهذه الصيغ وأشباهها لا يفيد في شيء تحققنا الصدقي منها، بل يجعلنا ننتج أحكام القيمة، ومن ثمّ لن تكون متسقة منطقياً أبداً.[2]

تأسيساً على ذلك، صنّف هذا الفيلسوف القضايا اللغوية الأخلاقية إلى أربعة أصناف لا يحقق أيٌّ منها الاتساق المنطقي، وهي:

1) القضايا التي تحدّد المصطلحات الأخلاقية، ويختصّ بها الفكر الأخلاقي.

2) القضايا التي تعبّر عن التجربة الأخلاقية، ويختصّ بها علم النفس.

3) القضايا التي تحضّ على الفضيلة الخلقية، وتختصّ بها التوجيهات التربوية والأخلاقية.

4) القضايا التي تعبّر عن الأحكام الأخلاقية كالوجوب والاستحسان والاستقباح، وهي التي تخصّ كيفية تعويد الذات على قاعدة أخلاقية معيّنة.

---

1. Francis Jacques: L'analyse des énoncés moreaux avant Austin, in P. Amselek, Théorie des actes de langage, op. cité, p60.

2- ينحدر هذا التصوّر من النظرية المنطقية الكلاسيكية التي تؤمن بأنّ اللغة يجب أن تطابق الواقع. وتفيد نظرية التطابق أنّ صدق القضايا، أو الصيغ التعبيرية، يتحدد بمدى تطابقها مع الوقائع التي تخبرنا عنها. تعتبر العبارة صحيحة إذا وجد في الواقع ما يقابل مضمون تلك العبارة، لذا يتوقف الصدق أو الخطأ على ارتباط العبارة بالواقع الخارجي.

وهكذا يكون «Ayer» قد كشف النقاب عن عجز العبارات والصيغ الأخلاقية عن تأسيس العلاقات المنطقية التي قد يتمّ من خلالها الحكم على القضايا الأخلاقية في الاستعمال العادي للغة بالصدق أو الكذب امتثالاً لمقتضيات المعالجة الماصدقية التي تتوسّل بها العبارات الخبرية.[3]

أ - تحليل الحكم الجمالي مع G.E.Moore:

خصّص "ج. مور" في كتابه المعروف «Principa Ethica» حيّزاً كبيراً للموضوعات التي تترك انطباعاً واستحساناً جمالياً في النفس حيث يصادفها الإنسان، فذهب بالقول إلى أنّها متميّزة بطيبوبتها ورغبتنا فيها لمتعتها الجمالية. لكن ما الذي يعني نعت هذه الموضوعات بكونها ممتعة جمالياً؟

للجواب عن هذا السؤال، ذهب «Moore» إلى أنّ العبارات التي تترك أثراً وانطباعاً جمالياً في الذات الإنسانية، حتى وإن كانت ليست محمولات في ذاتها لافتقادها لكيانها في ذاتها مثل عبارة: **"جميل"**، فهي مع ذلك ترسم طريقاً جديدة للمفاهيم التي قد تصلح لتعريف نظيرتها الأخرى من المفاهيم الشعورية والأخلاقية.[4]

لذا حاول هذا الأخير أن يضع مجموعة من الشروط الضرورية للطريقة الكفيلة بتطبيق المحمولات الإنشائية كالاستحسان عند تلفظنا بعبارة: **"حسن"** أو **"جيّد"**، فبحث عن مدى إمكانية الوصول إلى الخيط الرابط بين التبرير الفلسفي لمثل هذا الإحساس وتحليله الدلالي في الخطاب.

وقد اكتشف في مدار تحليله لهذه العبارات أنّ معيار تحليل القضايا الجمالية والأخلاقية لا وجود له إلا في التوظيف الاجتماعي أو الفني لها أو في الإحساسات الفردية للأشخاص. وتأسيساً على ذلك ميّز بين مستويين من تحليل العبارات الجمالية:

1- مستوى تحليل المحمولات: **جيّد، جميل، حسن**... إلخ، بما يستجيب لمعيار التقويم الأخلاقي والجمالي لها.

2- مستوى يتعلق بمعرفة كيفية التعبير عن القضايا الجمالية أثناء تحليل بنيتها الدلالية.

3. Bouveresse. J: **La parole malheureuse**; éd Minuit, Paris, 1971, p 296

4. Francis Jacques: **L'analyse des énoncés moreaux avant Austin**, op. cité, p 62

وبالإجمال، يمكن أن نحصر آراء «Moore» حول سبل تدعيم صحة وموضوعية العبارات الجمالية في النقط التالية:

أ) تكمن موضوعية العبارات الجمالية في استقلاليتها وفرادتها التي تجعلها واضحة في الخطابات اللغوية.

ب) هناك ضرورة للرجوع إلى الاستعمال الطبيعي للقضايا الجمالية، لأنّ في العودة إلى اللغة الطبيعية رجوعاً إلى سياقها التداولي.

ج) هناك ضرورة للرجوع بهذه العبارات إلى سياقاتها اللغوية.

د) يجب تحليل العبارات الجمالية المتداولة تحليلاً لسانياً فلسفياً.

هكذا توصّل **مور** إلى قناعة مفادها أنّ التحليل الفلسفي للغة الطبيعية لا يشبه بالضرورة التحليل اللساني الخالص لها؛ ذلك أنّ الأول يجعل منها وسيطاً ضرورياً لتحليل العلاقات المضمرة سواء بين الكلمات ومضامينها أو بين الذوات وسياقاتها، بينما الثاني يختزل اللغة كموضوع للبحث التقني فقط، وهذا ما كشف عنه بحث الفيلسوف **هار** حين وضّح كيفية حصول الاستعمال التقويمي للغة. فكيف تمّ ذلك مع هذا الفيلسوف؟

ب- الاستعمال التقويمي للغة عند M. Hare:

اعتبر هذا الفيلسوف في كتابه «morales Langage of» أنّ اللغة الأخلاقية ضرب من ضروب اللغة التقويمية، لأنّها ابتكرت أساساً لتسديد وتقويم السلوكات الفعلية للإنسان وليس لكونها قابلة للتصوير. لذا فالعبارات الأخلاقية التي ترد في هذه اللغة تظلّ صورتها عملية ومستعصية للغاية لأنّ بنيتها الدلالية لا تقبل المعالجة الماصدقية[5]. فاللغة التقويمية تنزع نحو التأثير السلوكي والتحفيز العملي وليس الوصف الإخباري كما في اللغة التقريرية. يقسّم «Hare» العبارات الأخلاقية التقويمية إلى:

1) عبارات تقويمية: تمثل أحكام القيمة الأخلاقية التي قد تكون أحكاماً خلقية أو غير خلقية.

5. Francis Jacques: **L'analyse des énoncés moreaux avant Austin**, op. cité, p68

2) عبارات أمرية: تتمّ الاستجابة من خلالها للأوامر الصادرة عن الذوات الآمرة استجابة فعلية، وقد تكون فردية أو عامة وجماعية.

وهكذا فالعلاقات المنطقية المشتركة بين العبارات التقويمية والصيغ الأمرية، إنّما تحقق المعنى أثناء الاستجابة العملية لها على شكل سلوكات وإنجازات عملية، لأنّ وجود إحساس عميق لدينا مثلاً يجعلنا نستجيب لأمر ما أو صيغة تقويمية معينة، ممّا يفسّر حصول استجابة منطقية عندنا. لكن أليس لهذا التحليل حدود لا يتخطاها؟

1-2- حدود التحليل الميتا-أخلاقي للغة:

يُعتبر تحليل العبارات الإنشائية قبل نظرية الفعل اللغوي مرحلة مهمة في معالجة التلفظات اللغوية العادية، إلا أنّ لهذه المرحلة حدوداً نظرية وتطبيقية نجملها فيما يلي:

1- يقتصر تحليلها للغة على الشروط الصورية للعبارات الأخلاقية تأثراً بالوضعية المنطقية.

2- تجنّب البحث عن إمكانية تحقق الحكم في العبارات غير الخبرية.

3- قصور المعالجة المنطقية الصورية عن تحليل الأحكام الأخلاقية والجمالية، والأساليب اللغوية الإنشائية المختلفة.

وبشكل عام، يبقى التحليل "المتا-أخلاقي" للغة العادية متأثراً بالاتجاه الوضعي الذي جعل من الدلالة الماصدقية للعبارات اللغوية الشرط الضروري لتحقق المعنى في اللغة، امتثالاً منه للقاعدة السائدة لدى المناطقة وفلاسفة اللغة التي تقرّ بتوفر مبدأين أساسيين في العبارات اللغوية، وهما:

1- أن تكون هذه العبارات سليمة البناء النحوي.

2- أن تكون هذه العبارات قابلة للتكذيب المنطقي.

لكن، وعلى عكس هذا الرأي، حاول **أوستين** أن يكشف في منظوره التداولي للغة عن تلك الإمكانيات الأخرى المتعددة التي تسمح بها اللغة الطبيعية، غير هذه المبادئ الضيقة التي حصرها فيها رواد الدلاليات

الصورية. لذا نجده يرفض مبدأ التحقق الماصدقي للعبارات اللغوية، [6] مفنّداً الدعوى القائلة إنّ الألفاظ إنّما تقال على نحو تجريبي ذري، مثبتاً بذلك ضيق أفق التحليل الماصدقي في تعامله الصارم مع رحابة اللغة الطبيعية.

ولئن كان النموذج الدلالي الماصدقي ناجعاً بخصوص تحليل لغة العلم التجريبية حيث دقة الصياغة اللغوية للقوانين العلمية، فإنّه لا يصدق على اللغة العادية التي نتداولها بشكل مختلف عن استعمال لغة العلم الدقيقة. لذلك يتعرّض **أوستين** بالنقد والرفض للتصور الوضعي للغة، معتبراً إيّاه مفقراً للغة الطبيعية التي نستعملها في تداولنا اليومي، حيث رحابة المعنى وتعدّد السياقات. لكن وفي مقابل تصورات الوضعية المنطقية، ما هي معالم التصور الجديد للغة الذي جاء به هذا الفيلسوف؟

2- تصوّر أوستين للغة وتأسيس المنظور التداولي

كشف الفيلسوف **أوستين**، في معرض تحليله لمختلف العبارات اللغوية، عن نوع من المبادئ اللسانية غير الصورية المتعارف عليها، وذلك لمّا فرّق بين التلفّظات الإنشائية ونظيرتها الخبرية، حيث توصّل إلى قناعة مفادها أنّ تحليل النموذج الأول (الأقوال الإنشائية) يكشف عن وظائف أخرى تؤديها اللغة غير تلك التي يقرّ بها النموذج الدلالي الوصفي المتعارف عليه في اللغة الصورية.

وهكذا فقد تبيّن له من ذلك أنّ نموذج العبارات الإنشائية تحمل صبغة إنجازية، وتتّخذ صورة أفعال كلامية تقضي بجعل اللغة طريقة في إنجاز سلوكات عملية بالأقوال التي نصدرها لمخاطبينا وفق سياقات محددة. لكن وقبل تأسيسه لنظريته هذه في اللغة العادية، استعرض **أوستين** مجموعة من حجج النموذج الدلالي الوصفي مبطلاً إيّاها، وذلك في سياق ردّه على النزعة الوضعية للغة. فما هي أهم هذه الحجج؟ وكيف عمل على إبطالها ونقدها؟

6- نظرية الدلالة للصدق عُرف بها الفيلسوف **"ألفريد تارسكي"** الذي يعتبر اللغة مطابقة للواقع. فهو يرى أنّ صدق القضايا لا يتحدّد في إطار اللغة المستعملة للتعبير عنها (أي اللغة الطبيعية العادية)، بل يتحدّد في إطار لغة أخرى فوقية. فإذا صيغت القضية في لغة (ل) مثلاً والتي هي اللغة الطبيعية، فإنّ تحديد دلالتها لا يتحقق إلا بواسطة لغة أخرى (م) وهي اللغة الفوقية (méta-langage). لذلك وجب أن تشتمل اللغة (م) على نسخة من اللغة (ل)، بحيث تكون اللغة (م) قادرة على التعبير عن كلّ ما تعبر عنه اللغة (ل). وتكمن وظيفة اللغة الفوقية (م) في صياغة قضايا اللغة الموضوع (ل) صياغة صورية من خلال إظهار مبادئها وعلاقاتها الشكلية (بغض النظر عن مضمونها الدلالي). لذلك يلزم أن تكون هذه اللغة الفوقية أكثر غنى من اللغة الطبيعية، وأكثر قدرة على التجريد والتعميم من خلال استعمال أدوات التعبير المنطقي، ويشترط أيضاً أن تكون عباراتها ومفاهيمها مضبوطة ومحددة بدقة متناهية، بحيث تكون قادرة على التعبير عن البنية الشكلية لجمل وتعبيرات اللغة الطبيعية. غير أنّه في المقام الأول يتوقف غنى اللغة الفوقية، بالمقارنة مع اللغة-الموضوع، على امتلاكها لأدوات منطق أرقى من ذلك المنطق الذي يتخلل اللغة-الموضوع. وهذا هو الشرط الضروري لتحديد مفهوم الحقيقة.

2-1- نقد حجج النموذج الدلالي الوصفي:

يعتمد هذا النموذج مجموعة من الحجج[7]، أهمّها:

- حجّة تعارض المعطيات المادية مع المعطيات الشعورية، ومقتضاها أنّ هناك تعارضاً بين التلفظات المعبّر بها عن الموضوعات المادية مع تلك المعبّر بها عن الإحساسات الشعورية.

- حجّة الالتباس التي تقوم على القول بغموض والتباس الأقوال والعبارات التي نعبّر بها عن إحساساتنا الشعورية، ومن ثمّ لا يمكن أن تفي هذه التلفظات بكلّ الشروط التي تتوفر في نظيرتها التي نصف بها الموضوعات المادية والتجريبية.

- حجّة الوصف التي تقوم على أنّ وصف الموضوعات المادية والتعبير عنها لا تتشارك مع كيفية التعبير أو وصف الشعور الداخلي للمرء. فالوصف الذي تختص به العبارات الخبرية هو الأقدر على تمثل المعطيات المادية من ذلك الذي تختص به المعطيات الشعورية.

وبعد عرضه لهذه الحجج، شرع **أوستين** في نقدها وإبطالها وفق مقتضيات منظوره التداولي للغة. فكيف كان ذلك؟

أ- بطلان حجّة تعارض المعطيات المادية مع الإحساسات الشعورية

تقوم هذه الحجّة على خلفية فلسفية تجريبية تجعل مفهوم "الإدراك الحسي" يلعب دوراً مركزياً في نظرية المعرفة، ممّا دفع بنظار الدلاليات الصورية إلى أن يعتقدوا أنّ الدلالة هي مطابقة ما في اللسان لما في الأعيان[8]. لكن لمّا وقف **أوستين** عند مفهوم "الإدراك الشعوري" باعتباره مفهوماً أساسياً في تمثل اللغة للواقع، كشف عن مجموعة من الخلاصات تبطل كلها حجّة تعارض المعطيات الشعورية مع المادية[9]، وهي:

- ليس إدراك الواقع الموضوعي إدراكاً مباشراً، لأنّ فعل "الإدراك" هذا إنّما يتمّ على مستوى الشعور بطريقة حسيّة.

7. Austin. J.L: **Langage de la perception**; Librairie Armand colin, Paris, 1971, p149 p150.

8. Austin: **Langage de la perception**. Op. cite; p109.

9. Ibid, p27.

- إنّ الموضوعات المادية تتشارك في كيفية التعبير عنها مع المعطيات الحسية، وذلك لأنّهما تتمّان معاً على مستوى الشعور.

- ليس هناك مجموعة نهائية ومحددة من التلفظات التي يتلفظ بها بشكل شعوري ولا تتشارك مع كيفية تلفظ الموضوعات المادية.

عمد **أوستين** عبر هذه الحجّة التي اعتمدها ضدّ النموذج الوصفي إلى إنجاز تمييز منهجي أساسي بين فعل الإحساس بما هو شعورنا بالأشياء والموضوعات المادية، وبين المعطيات الشعورية باعتبارها المحتوى القائم في فعل هذا الإحساس.[10]

ب - بطلان حجّة الالتباس

إذا كانت معطيات الشعور ترتبط بالإدراك الشعوري الحسّي للواقع، وهي منفتحة على الوجدان وكلّ ما ينطبع فيه من الخارج جراء تأثيرات الحواس؛ فإنّه وبالرغم من ذلك يمكن أن يعتقد أنّ وراء هذه الحجّة قصوراً في فهم البعض لوظائف اللغة المختلفة. فبالنسبة إلى هذا الفيلسوف تكتسي الإدراكات غير المباشرة الناجمة عن المعطيات الشعورية الداخلية دوراً كبيراً في تشكيل المعنى، إذ غالباً ما نجدها تمثّل فعل الإحساس بالواقع باستعمال اللغة العادية.[11]

فمن أجل فهم واستيعاب طريقة الإدراك المباشر الذي اختصّت به "المعطيات المادية"، وجب مسبقاً معرفة جميع الإمكانات الأخرى المتنوعة التي تخصّ المعرفة غير المباشرة، والتي يختصّ بها الشعور الداخلي المعبّر عنه في الألفاظ اللغوية العادية.[12]

لذا يمكن للعبارات المحمولة على المعطيات الشعورية في اللغة العادية ألّا تلتزم الدقة والوضوح المطلوبين منطقياً في صياغة تلك العبارات اللغوية، لأنّها لا تنضبط للالتزام الصارم لشروط الحكم المنطقية.[13] مثاله على ذلك: عبارة **"الديمقراطية"**، فهي تحيل في البداية على السلوك السياسي، غير أنّها أيضاً قد تحيل في استعمالاتها الأخرى على سلوكات غير سياسية حين التلفظ بها في سياقات معيّنة، حيث قد يراد بها على سبيل المثال طلب فسح المجال للحرية عند الحوار.

10. Ibid, p30.
11. Austin, **Langage de la perception**; op. cité, p85.
12. Ibid, p109.
13. Ibid. p152.

إذاً فالعبارات المفتوحة على الدلالات المختلفة، بحسب تغيّر سياق استعمالها، تفتح اللغة على التعدد الإحالي والدلالي بحسب اختلاف سياقات ورودها واستعمالها. لذا يصحّ القول مع هذه الدعوى إنّ التلفظات الكلامية تعكس نشاطاً اجتماعياً تؤديه اللغة أكثر ممّا تعكس أقوالاً يصدق عليها الصدق والكذب، كما يحلو للفلاسفة والمناطقة الذين يعتبرون معنى الكلام والعبارات اللغوية مأخوذاً في إطار ما يُعرف في اللغة الإنجليزية بالمعنى القضوي (Propositnional meaning) للجملة التقريرية التي تخبر عن وصف محدّد للواقعة أو الشيء؛ وهي عادة العبارة التي يمكننا الحكم عليها بالصدق أو الكذب.

لقد توصّل **أوستين** عبر إسقاط حجّة تعارض المعطيات المادية وحجّة الالتباس إلى قناعة قوامها أنّ معياري الدقة والوضوح المنطقيين اللذين كانا مطلباً ملحّاً بالنسبة إلى الوضعية المنطقية، قد أصبحا في ظلّ اللغة العادية غير قادرين على استيفاء كلّ المعاني التي تزخر بها هذه اللغة الطبيعية، ومن ثمّ أصبحت مقولتهم في الوصف محدودة وتستوجب النقد.

ج ـ بطلان حجة الوصف

ومن أجل إبطال هذه الحجّة، قدّم **أوستين** مثالاً لعبارة وصفية قصد فحصه ونقد دعوى وصفية العبارات اللغوية، وهو كالتالي: **"إنّ هذا الشيء أزرق زرقة بيضة الكناري"**.

ويرى أنّ مثل هذا التعبير الوصفي ليس دقيقاً، ذلك أنّه لا يمكن أن نحدد بدقّة وصفية درجة زُرقة هذا الشيء الموصوف بأزرق زرقة بيضة الكناري. كذلك يُعتبر الوصف في هذه الصيغة الوصفية غير مجدٍ مادامت الدقة غير مستوفية في مثل هذا المثال، وذلك لانعدام شرط التطابق التام مع الشيء الموصوف به.[14]

من جهة أخرى، قد يتمّ وصف سطح منزل معيّن بأوصاف تخصّ شكله ومستوى ارتفاعه ثم مواد بنائه...، إلا أنّ هذا الوصف يبقى غير تام، ليس لأنّ كلمة "سطح" هي الغامضة؛ بل لأنّ مختلف أشكال استعمال لفظة "سطح" يجعلنا في شك ممّا يدلّ عليه تلفظنا به. وهكذا فالإمكانيات المتعددة لعملية الوصف هي التي توقعنا في هذا الالتباس، ومن ثمّ فالوصف الذي يلصق به التجريبيون الدور في العبارات الخبرية يمكن الشك بصدده من عدة وجوه:[15]

- إنّه وصف تقريبي فقط.

14. Austin, **Langage de la perception**; op. cité, p149

15. Ibid, p150- p151

- قد يكون زائفاً.

- قد يكون غامضاً، بحيث لا يحدّد أيّ وجه للشيء الموصوف.

- قد يكون فضفاضاً وعامّاً جدّاً.

- قد يكون ناقصاً ومبتوراً من عدّة وجوه.

ولمّا ثبتت كلّ هذه الخصائص في حقّ الوصف الذي توسّل به النموذج الدلالي الوصفي، سهل بذلك إبطال تلك الحجة القائلة: إنّ الوصف الذي تختصّ به العبارات الخبرية أقدر على تمثل المعطيات المادية من ذلك الذي تختصّ به التلفظات الشعورية الوجدانية. لذا توصّل **أوستين** من خلال إبطاله للمسلمات النظرية للوضعية المنطقية إلى نتيجتين اثنتين:

- النتيجة الأولى: تقول لا يمكن لأيّة كلمة أو عبارة أو جملة أن تكون دقيقة أو محكمة إلا ظاهرياً.

- النتيجة الثانية: تقول لا يصحّ دائماً اعتبار العبارات المتلفظ بها دقيقة، لأنّ الدقة فيها هي مبالغة ليس إلّا.

وعليه، فحجج النموذج الدلالي الوصفي ضعيفة وغير ذات أهمية بخصوص غنى وسعة المعنى في اللغة العادية التي تتحدّد أساساً بالتواصل وتداول المعنى. فرغم نجاح هذا النموذج في تأويل الدلالة بالنسبة للغة المحمولية الصورية حيث يتحقق إسناد "ماصدقات" للعبارات اللغوية بشكل صارم[16]؛ إلا أنّ تأويلنا الماصدقي لعبارات اللسان الطبيعي هذه والمنقولة إلى اللغة المحمولية، يظلّ عاجزاً عن تأويل كلّ ما يزخر به هذا اللسان وفي استعمالاته اليومية المختلفة.

هنا تبرز حدود إرجاع الدلالة اللسانية إلى الدلالة الماصدقية، ومن ثمّ ضرورة البحث عن نماذج تأويلية أخرى أكثر اتساعاً من الأولى، مثل الدلالة التداولية كما سيؤسس لها **أوستين**. فما هي هذه الدلالة؟ وما هي الأسس المنهجية التي تنبني عليها حسب هذا الفيلسوف؟

2-2- مفهوم أوستين للدلالة، وبداية تأسيس تصوّر جديد للّغة الطبيعية

يربط **أوستين** مفهومه للدلالة بالاستعمال العادي للغة، حيث تتداول الذوات المتكلمة مقاصد وأغراض كلامية محكومة بسياقات خطابية محدّدة؛ إذ لا تظهر دلالة عبارة معيّنة إلا من خلال استعمالها في خطاب

16- طه عبد الرحمن: المنطق والنحو الصوري، ذرا الطليعة، بيروت، 1983

لغويّ معيّن. وتأسيساً على ذلك، تصبح الدلالة عبارة عمّا يحققه التفاعل بين الذوات ومحيطها، عكس ما كان يسلم به في إطار النظرية الدلالية الصورية للمعنى من ضرورة تحقق شروط الصدق في العبارات.[17]

ففي هذه النقطة بالذات، يفرّق هذا الأخير بين نوعين من العبارات: الأولى خبرية، وهي التي اتفق المناطقة على اعتبارها تمثل الأشياء الواقعية وتصفها، فيحكم عليها بالصدق أو الكذب؛ والثانية إنشائية، وهي التي لا تصف ولا تمثل الواقع، ومن ثمّ لا تقبل الحكم عليها بالصدق والكذب، بل تنال دلالتها في سياق ورودها أو استعمالها، حيث يقترن التلفّظ بها بإنجاز فعل معيّن.[18]

يبيّن هذا التقسيم الثنائي للعبارات اللغوية أنّ دلالة الكلام إنّما تستفاد من خلال استعماله استعمالاً تخاطبياً يحترم سياق المتكلمين ومقاصد تحاورهم، وهذا ما يجعل السياق والقصدية في الكلام يلعبان دوراً مهمّاً في تشكيل المعنى. فكيف ذلك؟

أ- الدلالة من خلال السياق

يلحّ **أوستين** على ضرورة الأخذ بعين الاعتبار كلّ الحيثيات التي قد يرد فيها التلفظ الكلامي، لأنّ الظروف التي تحيط بالمتكلم، وهو ينشأ كلامه من خلال مقامه وزمان ومكان تخاطبه، هي التي تساعد على بناء تشكيل الدلالة والمعنى. فالتلفظ بالعبارة التالية: [19] **"نعم أقبل أن تكون هذه المرأة زوجتي الشرعية"**، تصبح تلفظاً لا يمكن تكذيبه ولا تصديقه مادام ذلك لا يفيد الإخبار بشيء محدّد، لذلك لا تقبل المعالجة الماصدقية. لكنّها، مع ذلك، تُعتبر تلفظاً قد يرد في ظروف مخصوصة عندما يتلفظ بها أحدهم أثناء مراسيم زواجه أمام الكنيسة، حينها سوف يفيد النطق بها قبوله الزواج من الطرف الأخر.

إنّ هذه العبارة تأخذ دلالتها في سياقها الخاص، وكذلك نظائرها الأخرى من التلفظات الكثيرة التي نستعملها في اللغة العادية. فالتلفظ بالقول: **"أراهن أنّها ستمطر اليوم"**، يفيد التنبّؤ بنزول المطر اليوم بناء على مجموعة من الحيثيات التي قد تدفعتني إلى أن أراهن على ذلك، مثل أحوال الطقس والجو البارد والمضطرب الذي يوحي بهطول المطر وغيرها من الظروف الأخرى. كذلك في قول أحدهم: **"أوصي بهذه**

17- تقوم النظرية الدلالية الصورية للصدق هنا على مراعاة مبدأ التلاؤم بين القضية والموضوع الخارجي، من جهة، ومبدأ الانسجام الشكلي من جهة أخرى؛ أي ضرورة أن يكون التعبير سليماً من الناحية الشكلية وملائماً من الناحية المادية والموضوعية. بينما تقضي النظرية الدلالية التداولية أو الاستعمالية باستيفاء المعنى من خلال احترام سياق الكلام والحوار فقط، فلا تشترط كلّ تلك الدقة الشكلية التي تتوسّلها الدلاليات الصورية، وهنا يقوم الاختلاف الأساسي بينهما.

18- قدّم **أوستين** أمثلة توضيحية على ذلك، بيّن فيها أنّ العبارات والجمل اللغوية ليست كلّها خبرية، بل هناك أقوال عبارية إنشائية تستخدم لتنجز وعداً أو تصريحاً أو تعميداً أو زواجاً أو تطليقاً...، إلى غير ذلك من الأفعال الإنجازية التي يقترن فيها القول بالفعل. وسوف نتعرض لها فيما سيأتي من العرض.

19. Austin: **Quand dire c'est faire**, op. cité, p 41.

الساعة إرثاً لأخي"، وغيرها من العبارات الإنشائية الأخرى التي تجعلنا نستفيد معنى التلفظات من سياق ورودها.[20]

إنّ حصول دلالة ومعنى عبارة كلامية معينة، يفرض على المتلفظ بها أن يكون قد استوفى كلّ الشروط المقامية والسياقية لصحّة كلامه وصوابه. وعليه فدلالة عباراتنا الكلامية هي ما يجب علينا قوله عندما يتعلق الأمر بمتغيرات السياق والظروف التي ترد فيها هذه العبارات؛ وبالتالي فليست الدلالة إحالة على شيء نشير إليه بالكلام التقريري، بل هي حصيلة استعمالنا لهذا الكلام، ومعنى نستعمل لأجله هذه العبارات.

لهذا فالتلفظات الكلامية عبارة عن أفعال كلامية ذات طبيعة إنجازية تواصلية، تأتي في سياقات خطابية وحوارية وتقصد إنجاز طقوس سلوكية من خلالها تنجز الأفعال بالكلمات. كيف ذلك؟

ب- الدلالة وقصدية التواصل

لمّا كان الكلام بحسب أوستين أفعالاً طقوسية وسلوكية محكومة بقواعد تخاطبية مقامية وسياقية، فقد تحدد معه دور اللغة في التواصل، ثمّ غدت هذه الأخيرة مجال القصدية الذي تنكشف فيه أغراض المتكلمين الذين يستعملونها وفق سياقاتهم التداولية. لذا عمل هذا الفيلسوف على ربط الفعل الكلامي بأغراض المتكلمين ومقاصدهم، جاعلاً إنجاز هذا الفعل مقروناً بوجود مقصد لدى صاحبه يريده أن يتحقق.

لذلك فلكي يحصل الوعد بشيء ما، يجب أن يتوفّر عند التلفظ به:[21]

1. من يقبل رغبة المتكلّم في الوعد، أو من سيستفيد منه.

2. من يفهم أنّ المتكلّم يقصده بكلامه حين يتلفّظ بأسلوب الوعد.

وهكذا، يصبح النطق بعبارة إنشائية محدّدة كالوعد إنجازاً لفعل سلوكي مشروط بالقصد الذي يبثه فيه المتكلم حتى يكون بإمكان المخاطب به قادراً على الردّ عليه بضروب معيّنة من الرضا أو عدمه، كما هو الشأن في باقي الأفعال السلوكية الأخرى التي يقوم بها الناس.[22] فلحصول الإنجاز في الأفعال الكلامية التالية مثلاً:

20. Ibid. p43

21. Austin: **Quand dire c'est faire**, op. cité, p55.

22. Ibid, p54

"أنا راضٍ بهذه المرأة زوجة لي"

"أوصي بهذه الساعة إرثاً لأخي"

فإنه يفترض من المتلفظ بها أن يعقد نيّة مسبقة، بحيث يتوجّه من خلالها إلى المستمع بالقصد إلى القيام بفعل "الزواج" كما في المثال الأول، أو بالقصد إلى القيام بتوريث الأخ ساعته بواسطة الوصية مثلاً. لذا فالقصد أو النيّة مسألة ضرورية في إنجاز الفعل الكلامي[23] والأمثلة على ذلك كثيرة؛ فمثلاً عندما يقصد المتكلم من المستمع الإتيان بأفعال سلوكية محدّدة ويقول: **"اشرب الحليب"**، فإنّه قد يقصد بهذه العبارة تجنّب شرب القهوة أو الشاي. أمّا في العبارة التالية: **"أحذرك من هذا الثور، فهو خطير"**، فقد يقصد عند النطق بها تحذير مخاطبه الاقتراب من الثور، ومن ثمّ إتيان فعل الاجتناب. وفي العبارة التالية: **"أرجوك لا تنصرف الآن"**، فيقصد عند التلفّظ بها الرجاء وطلب البقاء في المكان.

أمّا عندما يقصد المتكلم بكلامه إنجاز الأفعال السلوكية التي تجعله يقنع المخاطب، فإنّه يعمد إلى التلفّظ بالعبارة التالية: **"لو كنت مكانك لانصرفت نحو اليمين"**، حيث يقصد بها إقناع المخاطب بالانصراف نحو اليمين. بينما في العبارة التالية: **"أتعهد بدفع نصيبي ونصيب صديقي من هذا الاكتتاب"**، فإنّه يقصد بها إقناع مخاطبه بصداقته الجيّدة لصديقه.

كذلك يمكن التلفّظ بهذا النوع من التلفظات في حالة الأفعال المشتركة التي تخصّ المتكلم والمستمع على حدّ سواء في بناء الفعل الإقناعي، كمثل تلفظ المتكلّم بالعبارة التالية: **"سنجادل المعترض مقيمين الحجّة عليه"**، قاصداً بصيغة ضمير المتكلم الجمعي فيها أن يشرك المخاطب في الحوار. في حين يكون التلفّظ بالعبارة التالية: **"يجب علينا القيام بالواجب الوطني"**، المقصود فيها إشراك المستمع في الإحساس بالواجب الوطني.

هكذا نجد أنّ إعلان القصد والغرض في التلفظات الكلامية إنّما يشكّل مسألة ضرورية لتحقيق التواصل وتداول الكلام عند **أوستين**؛ لذلك فحقيقة الكلام تكمن في الدخول في علاقات تخاطبية مع الغير، بحيث يتمّ تبادل المقاصد والأغراض في صيغة أفعال كلامية تجعل من اللغة طريقة للإنجاز.

إذاً فقد استوجب تأسيس هذه النظرية من طرف **أوستين** إبطال حجج الوضعية المنطقية في نموذجية اللغة الصورية التي تتوسّل الدلالة الماصدقية في تحليل العبارات والأقوال اللغوية. لذلك، ومن أجل بناء

23- طه عبد الرحمن: اللسان والميزان، الطبعة الأولى، سنة 1998، المركز الثقافي العربي، بيروت/ الدار البيضاء. ص 259

تصور مخالف لهذا النموذج الدلالي الصوري، عمل **أوستين** على إسقاط الأساس الذي تقوم عليه دعوى أنصاره، القائم على مقولة وصف اللغة للواقع والإخبار عنه.

وضداً على نموذجية الدلالة الماصدقية في تحليل الأقوال والتلفظات الكلامية، دعم **أوستين** أطروحته الدلالة الاستعمالية والتداولية للغة بما يسمح بإسقاط الحجج المنطقية التي توسّل بها روّاد الدلاليات الصورية. وقد أعاد هذا الفيلسوف، بهذه النظرية اللغوية، الاعتبار للنموذج الجديد في الدلالة (الدلالة الاستعمالية)، وكذلك لدور اللغة العادية المستعملة في التواصل اللساني اليومي في إفادة المعنى وجعل الكلام وسيلة لإنجاز الأفعال السلوكية الطقوسية. فما معالم هذه النظرية الجديدة؟ وكيف تُنجَز الأفعال بالأقوال بحسب هذه النظرية؟

ثانياً: معالم وأسس نظرية أوستين في أفعال الكلام

تنطلق نظرية **أوستين** في أفعال اللغة «Speech acts» من مسلّمة مفادها أنّ العبارات اللغوية ليس من وظيفتها الإخبار فقط، بل هي تؤدي أيضاً العمل بالتكلّم. فالإنجاز بالكلام يأخذ بالحسبان كون اللغة تتكشف فيها المقاصد وتتفاعل فيها الذوات الخطابية، وذلك لتحقيق التواصل فيما بين هذه الذوات.

أسّس **أوستين** نظريته هذه في أفعال اللغة، فجعلها تقوم على أنّ الأقوال التي ننتجها في حياتنا اليومية لها جانبان:

1. جانب نطقي لغوي: هو الفعل التكلُّمِي «Acte illocutoire»

2. وجانب فعلي إنجازي: هو الفعل التكْلِيمِي «Acte perlocutoire»

وهي كلّها أقوال وأفعال يقترن فيها القول بالفعل،[24] بحيث ليست هذه الأقوال مجرّد رغبة في إقران الأفعال بالكلام، بل هي أيضاً مجهود لمجابهة التطابق المفترض بينهما.[25] وبموجب ذلك، تحدّدت مهمّة اللغة في أداء المعنى الطقوسي بإنجاز أفعال كلامية، وليس الإخبار عن الواقع ووصفه كما زعمت أطروحات روّاد النزعة الوضعية.

24. Eleurd. R: **La pragmatique Linguistique**, éd fernand nathan, 1985, P: 147.

25- أبو بكر العزاوي: **سلطة الكلام وقوة الكلمات**، مجلة المناهل: ع 62 – 63 ماي 2001، ص 136

إنّ الفعل الكلامي هنا هو في المقام الأول أداء للفعل السلوكي من طرف المتكلم أثناء إتيانه للفعل اللغوي، حيث يسعى من ورائه إلى إنجاز مقتضاه العملي. هذا هو مضمون دعوى أوستين في الإتيان بالأفعال بواسطة الأقوال، فمثلاً أثناء إعطاء وعد ما أو إصدار أمر معين أو طلب إتيان فعل ما، يكون الإنجاز السلوكي هو المقصود بهذا الكلام وليس الإخبار.

وقد عمل هذا الفيلسوف على إخضاع الأفعال الكلامية للتغيّر، وذلك انسجاماً مع سياقات الكلام ومقاصد المتكلمين، فاعتبر هذه الخاصية الميزة الأكثر التصاقاً بالعبارات الإنشائية.[26] لكن كيف عمل أوستين على استخراج هذه الأفعال الكلامية من العبارات الإنشائية؟ وما الأسس المنطقية والقواعد المنهجية التي استخدمها للتمييز بين العبارات الإنشائية باعتبارها أفعالاً كلامية، والعبارات الخبرية باعتبارها أقوالاً وصفية؟ ثمّ ما هي المستويات والفروق التي حدّدها لأفعال الكلام؟

1- التفريق بين العبارات الخبرية والعبارات الإنشائية:

لقد عمل **أوستين** في المحاضرات الست الأولى من كتابه «عندما تنجز الأفعال بالأقوال» على التفريق بين العبارات الإنشائية ونظريتها الخبرية عن طريق تخصيص كلّ واحدة منهما بخصائص مستقلة، نعرضها فيما يلي:

1-1- العبارة الخبرية ومبدأ تحقق صدق الخبر

تُعتبر العبارات والأفعال الخبرية تلفظات تصف الواقع وتمثله لأجل إيصال معلومات صحيحة أو كاذبة عنه. فإذا كان الغرض من التلفظ بالعبارة الخبرية هو وصف وقوع الحدث وصفاً تمثلياً، أو تقرير خبر بصدده؛ فإنّ الحكم الذي سيترتب عن مثل هذه التلفظات سيكون إمّا صادقاً، إن توفر شرط مطابقة القضية للواقع، أو كاذباً إن لم يتوفر هذا الشرط. لكن ما هي حدود هذا النموذج كما يبرز ذلك **أوستين؟**

نشير بداية إلى أنّنا سنكتفي فقط بما يقدّمه **أوستين** ويحلله من أمثلة، لذا سوف نقف تحديداً على ما عرضه في المحاضرة الرابعة من كتابه **"عندما تنجز الأفعال بالأقوال"** من ضرورة توفر مبدأين أساسيين لتحقيق الحكم في العبارة الخبرية:

26. Jacques Jayez: **Règles et convention dans les actes de langage**, in P. Amselek: Théorie des actes de langage, éd puf, 1986, P: 37.

ـ **المبدأ الأول**: مفاده أنّ صدق الجملة الخبرية التالية مثلاً: **"إنّه يركض الآن"**، يستلزم أن يكون هناك على الأقل شخص ما موصوف بحال الركض في الوقت الحالي، [27] ذلك أنّ إثبات الحكم في هذه القضية يستلزم صدق رؤية المتلفظ بها لشخص معيّن وهو في حالة الركض. وكذلك الشأن عندما نتلفظ بعبارة: **"إنّ القطة فوق الوسادة"**، فهي عبارة تستلزم ضرورة أن تكون الوسادة تحت القطة. وهكذا يستلزم إثبات الحكم في مثل هذه القضايا الخبرية ضرورة تحقيق إيجاب الحكم فيها.

ـ **المبدأ الثاني**: يقوم على عدم تناقض العبارة الخبرية امتثالاً لضرورة استيفاء مناط الحكم في العبارات الخبرية.[28] فمثلاً التلفظ بالعبارة التالية: **"حلق أبناء جون رؤوسهم جميعهم"**، فإنّه يقتضي الحكم فيها أن يكون للمدعو "**جون**" على الأقل طفلين، إذ ليس صحيحا أن يصبح لـ "جون" طفل واحد ثم نُقرّ مع ذلك أنّ له "أبناء حلقوا رؤوسهم كلهم".

إذاً، فإثبات الحكم في القضايا الخبرية يقضي بعدم الوقوع في التناقض مع مرجعها الإحالي (الواقع الحقيقي)، وأنّ اللزوم وعدم التناقض مبدآن يحققان إيجاب الحكم في كلّ قضية خبرية. لكن ماذا عن العبارات الإنشائية؟

1-2- العبارة الإنشائية ومبدأ الاستعمال السياقي

إذا كانت العبارات الخبرية موسومة بتمثل الواقع وتقرير الخبر المنقول عنه، وبالتالي ربط علاقة المطابقة بالعالم الواقعي؛ فإنّ العبارات الإنشائية تسلك مسلكاً آخر لوصف الوقائع والأحداث، وذلك بطرق ومسالك أخرى غير تلك التي اختصّت بها العبارات الخبرية. إنّه مسلك الاستعمال والإنجاز القاضي بجعل كلّ تلفظ كلامي إنشائي مدعاة للقيام بسلوك معين.

في هذا الإطار، يعتبر **أوستين**، تعليقاً على التلفظات التالية:[29] **"نعم أقبل بهذه المرأة زوجة لي الشرعية"** / **"أسمّي هذه الباخرة الملكة إليزابيث"**، أنّه، ومن خلال هذه الأمثلة، يتضح كيف أنّ التلفظ بالعبارة الإنشائية في ظروف مخصوصة، إنّما هو بمثابة وصف لما يجب علينا إنجازه.

27. Austin: **Quand dire c'est faire**, op.cité, p 75.
28. Ibid, p 76.
29. Ibid, p 41.

فنحن، مثلاً، لا نسعى إلى إثبات وصف حالنا عندما نقوم بإنجاز فعل كلامي (فعل الزواج، إطلاق التسمية...)، بل إنّنا نلفظ فقط بما يجب علينا القيام به وإنجازه من سلوكات وطقوس فعلية عندما نتكلّم. لذلك فالتلفظ بمثل هذه الأقوال لا يعني أنّها تقبل الصدق والكذب، بل إنّما تدعونا، نحن المتلفظين بها، إلى إنجاز سلوكات معيّنة.

وهكذا، فنحن نكون غير محتاجين للبرهنة أو التدليل على حكمها، لأنّ عبارة **"ملعون"** مثلاً لا تفيد الصدق ولا الكذب، والشيء نفسه يحصل عندما نسمّي باخرة معيّنة حيث يتمّ النطق بألفاظ محدّدة مثل **"أسمّي"** وغيرها من الأقوال عند ظروف ومناسبات معينة. وكذلك الأمر عندما يصرّح الشخص داخل الكنيسة أو لدى من يكتب عقود الزواج: **"نعم أقبل الزواج بها"**، فالنطق بهذه العبارة لا يعني أنّني أقرّ، أنا المتكلّم، بخبر ما أو أنشره، وإنّما كلّ ما أقصده أنّي أرضى بالزواج من فلانة.[30]

يطلق **أوستين** على هذه التلفظات الكلامية العبارات الإنجازية تميزاً لها عن العبارات التقريرية الوصفية التي تنعت بها الأقوال الخبرية، وهي ما نطلق عليه العبارات الإنشائية. وقد استخدم مصطلح الإنشاء (Preformative) اشتقاقاً من فعل أنشأ «Preform» الذي يفيد في الإنجليزية الحدث «Action»، الذي يدلّ على إنجاز فعل سلوكي معيّن أو حدث إنجازي ما[31].

تأسيساً على هذا التحديد لصنف العبارات الإنجازية، عمل هذا الفيلسوف على بلورة نظريته في أفعال الكلام «Actes locutoires» انطلاقاً ممّا يدل عليه الكلام من قيام بالأفعال وإنجاز للسلوكات والطقوس الفعلية، وذلك عبر ما تلزمنا به أقوالنا من إنجاز لمقتضى مضمونها السلوكي أو ما يترتب عليها من أفعال.

لقد استفاد **أوستين** بهذا الخصوص أيّما استفادة من النظرية القانونية، ومن كلّ ما يرتبط بالعقود والالتزامات، كالوثائق القانونية والعقود المبرمة في نطاق القانون، حيث وجد فيها صيغة نموذجية لإنجاز التصرفات والالتزامات والعهود عبر صيغ لغوية إنشائية معينة تستجيب لنظرية أفعال الكلام التي نقترح بسطها هنا.[32]

فإذا كانت نظرية الدلالة تقوم على مبدأ الاستعمال الذي يشكّل في المنظور التداولي كلّ ما يتلفظ به المتكلم من تلفظات متعلقة بمتغيرات الظروف والمناسبات؛ فإنّه بموجب ذلك يصبح الكلام صورة من

30. Ibidem.
31. Ibid, p 42.
32. Ibid, p 42

السلوك الإنساني الذي يخضع لمجموعة من القواعد الدلالية والتخاطبية، حيث يتمّ بواسطته إنجاز أفعال كلامية مخصوصة.

وتماشياً مع هذا الإطار، عمل **أوستين** على تقرير مجموعة من القواعد لهذه الأفعال، أهمها:

أ ـ **قاعدة مطابقة صلاحية الاستعمال**: وهي التي بموجبها تكون الأقوال التي يتلفظ بها المتكلم مناسبة لظروف التلفظ، لتصبح بذلك كلّ تلك التلفظات التي تخرق هذه القاعدة هي ما يؤدي إلى الإخلال باستعمال الكلام، وذلك عند عدم اعتبار ظروف وحيثيات التلفظ[33]. فالعبارة التالية مثلاً: **"نعم أقبل أن تكون هذه المرأة زوجتي الشرعية"**، إنّما يتلفظ بها عند عقد وإبرام الزواج، لأنّ انعقاد فعل الزواج إنّما يتحقق بالتصريح الواضح بهذه العبارة وأمام العدل أو القاضي أو من توكل إليه صفة الإشراف على هذه العملية. لكنّ قاعدة مطابقة صلاحية الاستعمال هذه تقضي بأن يكون المتلفظ بهذه العبارة غير متزوج بزوجة ثانية موجودة على قيد الحياة (كما في عرف المسيحيين) ليصحّ فعل الزواج.

وهكذا يتمّ إنجاز فعل الزواج مباشرة بانعقاده، أولاً على مستوى القول الكلامي المصحوب بالفعل والممارسة على أرض الواقع، وثانياً بتصريح الطرفين بالقبول به عند قولهما: "**نعم نقبل الزواج ببعضنا بعضاً**"، لا على سبيل الإخبار بفعل الزواج فقط كنحو قولهما "**إنّنا تزوجنا**"، ولكن بالالتزام بما يترتب على ذلك شرعاً وممارسة[34].

أمّا بالنسبة إلى الشروط التي لا يصحّ بدونها قيام فعل الإنجاز في العبارات الإنشائية، فهي على الشكل التالي:[35]

أ ـ حصول الاتفاق والمواضعة بصدد العبارات التي يتلفظ بها.

ب ـ مناسبة الظروف المحيطة بعملية التلفظ بالعبارات الإنشائية، وكذلك وجوب اعتبار مناسبة الأشخاص المعنيين بالتلفظ.

ت ـ ضرورة إلمام المتكلمين بقواعد التلفظ على الوجه الصحيح.

ث ـ وكذلك على الوجه الكامل والتام.

33. Ibid, p 48.
34. Ibid, p 49.
35. Ibid, p 49.

ج ـ ضرورة تحقق القصد وإخلاص النية من لدن المشاركين في عملية التلفظ.

ح ـ وجوب تحمّل المتلفظ للعواقب الناجمة عن سلوكه الكلامي.

ويطلق **أوستين** ضروب الإخفاق التي قد تطال العبارات الإنشائية على سوء تطبيق هذه الشروط الأربعة (أ، ب، ت، ث)، وذلك لاستحالة تأدية المعنى بالكلام من دون أن يستوفي مقتضيات صلاحية الاستعمال التي تمثلها هذه الشروط[36].

وقد وضع مبدأ **"خرق صلاحية الاستعمال"** للدلالة على عدم احترام شروط ومقتضيات الاستعمال هذه عند استحالة ظروف إنجاز الفعل اللغوي، وذلك إمّا بانعدام النية والقصد عند النطق، أو بانعدام الوسائل الإجرائية لتنفيذ الفعل الكلامي[37]. لذلك فحيثما يكون السلوك الكلامي مبنياً في أصله على المواضعة والاتفاق، يترتب على ذلك تأسيس الأفعال الكلامية على هذا الاتفاق الذي يتواضع الناس عليه، وذلك لارتباط هذه الأفعال بالطقوس والشعائر الاجتماعية.

من هذا المنطلق، يرتبط إنجاز الفعل الكلامي بالمظهر السلوكي الناجم عن ظروف وسياق الكلام[38]، لذلك نجد أنّ جلّ الأفعال والسلوكات التي تندرج ضمن مجال القانون مثل القضاء والتشريع، كلها تتسم بهذه الميزة، لأنّها عبارات وصيغ إنشائية في المقام الأول[39].

ب ـ القاعدة النحوية: عمل **أوستين** من خلال هذه القاعدة على التفريق بين العبارات الإنجازية والتلفظات الخبرية، عندما ميّز صيغة الفاعل بخاصية موافقة الواقع التي قد تكذب إن لم تكن كذلك؛ بينما في التلفظ بالعبارة الإنشائية كقولنا "أحذرك من هذا الثور إنّه سيهاجمك" فإنّها وإن كانت تفيد على مستوى النحو صيغة ضمير المتكلم في الحاضر، فإنّها لا توجب خبراً أو تقرّره.

بهذا الخصوص يؤكّد **أوستين** أنّه ليس صحيحاً أن يكون أسلوب التحذير عديم الأثر وإن لم يُفد إيجاب الصدق أو كذبه، بل نميل إلى اعتباره غير صائب متى كان مخالفاً لمقتضى الاستعمال، أو صائباً إذا وافق

36. Ibid, p 50.
37. Ibidem.
38. Ibid, p 52.
39. Ibid, p 53.

ذلك[40]. وقد تبيّن له، انطلاقاً من ذلك، كم تختلف العبارات الإنشائية عن نظيرتها الخبرية التي فيها إثبات الحكم؛ وبالتالي فكلّ عبارة خبرية هي مجرّد تلفظ إثباتي، إنّما يصبح الحكم بصددها إمّا صادقاً أو كاذباً.

أمّا بالنسبة إلى العبارات الإنشائية أو الإنجازية، فإنّ الحديث فيها عن مبدأ الملائمة أولى من الحديث عن الصدق والكذب[41].

بشكل عام، يمكن إجمال الكلام في ما يخصّ القاعدة النحوية فيما يلي:

- **في المبني للمعلوم:**[42] تكون العبارات الإنشائية مبنية للمعلوم أثناء ورودها في صيغة الحاضر، كقولنا: **"أسمي هذه الباخرة ..."**، **"أراهنك أنّ المطر سيهطل غداً"**، **"أوصي بهذه الساعة إرثاً لأخي"**، وأمّا عندما ترد على شكل أفعال المضارع فإنّها تفيد الاستمرار في الزمن، وذلك مثل: **"إنّني أركض"**، **"إنّني أشرب"**.

لكن قد تكون العبارات الإنشائية أيضاً في صيغة ضمير المتكلم في الماضي ولا تفيد الإخبار ولا إثبات شيء ما، بل تفيد وصف فعل أو تصرف منجز في زمن مضى فقط. ومثاله ذلك: فعل **"راهن"** في صيغة الماضي، أو فعل **"يراهن"** في صيغة المضارع؛ فهو في الزمن الماضي يفيد وصف الإنجاز، بينما في زمن المضارع يفيد دلالة الإنجاز.

- **في المبني للمجهول:**[43] في هذه الصيغة يكون المتكلم في وضعية الغائب، وقد يظهر أنّ بعض العبارات الإنجازية تكون مبنية للمجهول مثل عبارة **"مطرود"** أو عبارة **"نُودي عليه"**، وكذلك عبارة: **"نُطق في حقه الحكم"**.

يعتبر **أوستين** هذه الصيغ العبارية تصف حالاً ما تمّ إنجازه في الماضي من سلوكات وتصرفات معينة، لذلك فالغرض منها هو الوصول إلى تأكيد ما يلي:[44]

- إمكانية التحقق من إيصال قصد الكلام إلى المخاطب.

---

40. Ibid, p 80.
41. Ibid, p 80
42. Ibid, p 84.
43. Ibid, p 82.
44. Ibid, p 98, 99.

- إمكانية التحقق من إتيان المخاطب لمقتضى فعل الكلام.

- إمكانية التحقق ممّا إذا كان القول فعلاً.

- إمكانية التحقق ممّا إذا كان الإنجاز صائباً أو خاطئاً.

ثمّ من جهة أخرى، عمل **أوستين** على تمييز العبارة الإنشائية التصريحية عن باقي الأوضاع السلوكية الأخرى التي قد تظهر فيها العبارات الإنشائية على شاكلة العبارات الإثباتية. وقد أشار إلى أنّ هذه العبارات، إنّما تستفاد دلالتها في سياق الخطاب أو في إطار تحاور أو تخاطب معيّن، وهي على كلّ حال تأتي على شكل استدلالات حجاجية كمثل هذه الأمثلة:[45]

- **"أقرّ بأنّ القمر ليس له وجه خلفي"**

- **"أستنتج أنّ القمر ليس له وجه خلفي"**

- **"جرّبت كون القمر ليس له وجه خلفي"**

- **"تنبأت بأنّ القمر لا يملك وجهاً خلفياً"**

تكشف هذه الأمثلة عن صعوبة البحث في التمييز النهائي والحاسم بين مختلف العبارات الإنشائية التصريحية، وباقي التلفظات الأخرى التي قد تظهر في الأوضاع السلوكية الممكنة الأخرى. فعبارة **"أتوقع ذلك"**، أو عبارة **"توقعت هذا"**، تشعرنا أنّها تلفظ إثباتي أو هي تشبه الإثبات، لكن من الممكن جدّاً تعديلها واستبدالها بعبارة **"سأتوقع لو أنّ..."**، أو بغيرها من العبارات الدالة على الإنشاء، فتأخذ دلالة مختلفة في هذا السياق، ممّا يفسر تغيّر مدلولها حسب تبدل السياقات.[46]

وحاصل الكلام إذاً، أنّ العبارات الإنشائية تسمح لنا أن نستعمل الكلام قصد إثبات مقتضاه العملي في صيغة أفعال وسلوكات قابلة للتحليل التداولي المختلف عن النماذج الدلالية الأخرى[47]. لكن وعلى الرغم ممّا

45. Ibid, p 103.
46. Ibid, p 105.
47. Ibid, p 106.

قيل عن القاعدتين السابقتين، إلا أنّه يجب ألّا يعوّل عليهما كثيراً كمقياس واحد لاختبار العبارات الإنشائية والتمييز فيها بين ما هو إنجازي وما ليس بإنجازي.[48]

ومن هذا المنطلق سيعمل الفيلسوف **أوستين** على اختبار قاعدة لسانية أخرى، هي القاعدة المعجمية. وقد اكتشف على ضوء هذه القاعدة أنّ الغاية من توظيفها في تمييز العبارات الإنشائية هي قدرتها على التصريح بالإنجاز بشكل واضح، مثال ذلك أنّه يمكن الاستغناء عن عبارة إنشائية بأخرى مرادفة لها في المعجم، مثل:[49]

- عبارة **"منعرج خطير"** بعبارة **"منعرج"** فقط.

- عبارة **"ثور خطير"** بلفظة **"ثور"** فقط.

- عبارة **"ممنوع التدخين"** بعبارة **"تجنّب الدخان"**.

- عبارة **"آمرك بالقيام بكذا"** بعبارة **"مطلوب منك القيام بكذا"**.

هكذا لاحظ هذا الفيلسوف من خلال هذه القاعدة المعجمية، أنّ هناك عبارات إنشائية تصريحة مختلفة عن العبارات الإنشائية الأصلية، لكونها لا ترد في صيغة (**أنا س**) أو (**ها أنذا س**) أو حتى (**أنا س الذي**)، ومثال ذلك تلفظنا بالعبارة التالية: **"أعدكم بأنّني سأتواجد هناك"** بدلاً من صيغة: **"سأتواجد هناك"**. فالأولى فيها تصريح واضح بوعد لإنجاز فعل التواجد في مكان محدّد، بينما الثانية هي عبارة أصلية[50].

وجدير بالذكر أيضاً أنّ العبارة الإنشائية التصريحية ليست عبارة وصف كما في صيغة المبني للمجهول، ولا هي كذلك عبارة إثباتية كما في العبارات الخبرية[51] ولو أنّها متضمنة لحروف التوكيد مثل التلفظ بأسلوب الوعد في قولنا "أعدك أنّني سأفعل"، بل الغرض من هذه العبارات التصريحية، حسب **أوستين**، هو إفادة دلالة إنجاز فعل الكلام على أحسن وجه[52].

48. Ibid, p 83.
49. Ibid, p 83
50. Ibid, p 90.
51. Ibid, p 91.
52. Ibid, p 92

لذا تكتسي هذه الأخيرة دوراً مهمّاً في إنجاز الكلام بحسب مقتضى مضمونه، فمن خلال تمييزه هذا للعبارة الإنشائية التصريحية عن الأصلية، خرج بنتيجة مفادها أنّ العبارة الإنشائية التصريحية هي التي تشكّل القاعدة الأولى لإنتاج أفعال الكلام[53]. كيف ذلك؟

1-3- العبارة الإنشائية بما هي فعل كلام

لمّا كان الكلام بالنسبة إلى هذا الفيلسوف حمّال أوجه لكونه غير واضح إلا في سياق خطابي وتداولي محدّد، فإنّه بالنسبة إليه، يجوز أن نعتبر وضوح الدلالة شرطاً ضرورياً في الصياغة الإنشائية التصريحية، ذلك أنّه يعتبر العبارة الإنشائية التصريحية هي الصورة الناجحة للفعل الكلامي.

ونحن نجد في مثل العبارة الإنشائية الأصلية التالية: **"أغلق الباب"** طلباً للقيام بمقتضاه الإنشائي، أي إنشاء فعل أمري يستوجب إنجاز إغلاق الباب؛ فإنّه إزاء هذا النموذج، كذلك، يحدث أن نجد أنفسنا أمام تعددية الدلالات التي تحتملها هذه الصيغ التلفّظية التصريحية كما هو الحال في هذه الصيغ:[54]

- **"أغلق الباب... أغلق الباب"**، عندما يتعلق الأمر بالإلحاح.

- **"أغلق الباب من فضلك"**، عندما يتعلق الأمر بالطلب.

- **"يجب عليك إغلاق الباب"**، حينما يدل المعنى على الأمر.

وبمقتضى ذلك، تصبح الأقوال الإنشائية أفعالاً إنجازية متعددة الأوضاع بحسب طبيعة السياق الذي وردت فيه. وإلى جانب هذه الخاصية التداولية التي تنفرد بها العبارات الإنشائية، هناك أيضاً أمور يعتبرها **أوستين** جوهرية لإنشاء فعل كلامي واضح الدلالة والمغزى؛ ذلك أنّه إذا ما تعلق الأمر بكلام شفهي، فإنّه يجب:[55]

- أن تكون له نبرة صوتية واضحة.

- أن يكون التفخيم فيه والتشديد، إن تعلق الأمر بالتهديد والوعيد.

---

53. Ibid, p 93.
54. Ibid, p 94.
55. Ibid, p 95.

- أن يكون مساوقاً لظروف استعماله.

- أن يكون متسقاً مع حركات الجسم والإشارات الجسدية، كحركة اليدين وقسمات الوجه.

أمّا إذا تعلق الأمر بالمكتوب، فينبغي[56] أن يكون فيه تركيب للجمل تركيباً يستوفي الغرض المطلوب منه، كاستعمال ظرف الزمان والمكان والضمائر، ثم احترام القواعد الشكلية للكتابة بشكل عام، كعلامات الترقيم مثلاً لبيان نوع التخاطب المقصود، وكذلك استعمال أدوات الربط المنطقية مثل: "إذن"، "لئن كان"، "إذا كان"، "بل"، "أو"... إلخ، حتى إذا ظهر أنّ صورة العبارة الإنشائية التصريحية هي الفعل الكلامي، أصبح هذا الأخير هو الصورة المثلى لإنجاز الأقوال.

لكن هل تعتبر أفعال الكلام هذه شيئاً واحداً أم هي مستويات مختلفة؟

2- التمييز بين مستويات أفعال الكلام

بعد أن رأينا في الفصل السابق كيف تمثل العبارات الإنشائية التصريحية ما يسمّيه **أوستين**، بشكل عام، الفعل الكلامي في أحسن صوره؛ نقترح الآن أن نفحص خصائص **"الأفعال الكلامية"** كما عرضها هذا الأخير وميّز بينها.

لكن بداية نود أن نشير إلى أنّ **أوستين** قد عمد في المحاضرة الثامنة من محاضراته: "**عندما ننجز الأفعال بالأقوال**" إلى التمييز بين نوعين من الأفعال، هما: **الفعل الكلامي** بما هو وحدة صوتية، **والفعل الخطابي** بما هو إنجاز للفعل الكلامي. فماذا يعني بكلٍّ من الفعل الكلامي والفعل الخطابي؟ ثم كيف يفرّق بينهما؟

2-1- الفعل الكلامي والفعل الخطابي

أ - الفعل الكلامي

يعتبر **أوستين** الفعل الكلامي قول شيء ما بالتلفظ بأصوات مسموعة من مخارج صوتية معلومة؛ لذا فهو بمثابة توليف مركّب[57] لأصوات منطوقة تنتمي إلى معجم معروف وله تركيب مخصوص. كما

56. Ibid e m.

57- الفعل التركيبي Acte phatique

يؤكّد أنّ كلّ تلفظ بالأصوات المنطوقة بمثابة عملية إصدار وإنتاج الكلمات والعبارات طبقاً لعملية النطق، ولذلك فدراسة العبارات المتلفظ بها في سياق خطابي معين، هي في المقام الأول دراسة للفعل الكلامي الذي سيستحيل بدوره ليصبح فعلاً خطابياً.

لذا يمثل الفعل الكلامي الجانب الدلالي من الخطاب[58]، لأنّ فعل الخطاب هو ما ننجز به الأفعال والسلوكات، كمثل قول قائل وهو يتساءل: **"هل يوجد "س" في جامعة أكسفورد أم في كامبردج؟"**

فيفيد بقوله هذا إصدار فعل كلام. وأمّا قوله: "سألني فلان ما إذا كان "س" يوجد في جامعة أوكسفورد أو في كامبردج" فإنّه يفيد فعل خطاب، من حيث كون الكلام فيه موجّهاً إلى مخاطب معيّن؛ وهكذا فالفعل الكلامي يتميز بخصائص هي:[59]

- يؤدى بواسطة صوت واضح.

- يخضع لمقتضى قواعد النحو والمعجم.

- يحاكي بعض الأقوال الإثباتية، كقول قائل: **"هي تمتلك شعراً جميلاً"**.

- يتجدّد حصوله بواسطة إطالة الصوت أو بالاستعانة بحركات الأطراف الجسمية الأخرى كقول قائل مخاطباً س: **"ما أجمل شعرك"**! مستعيناً في سياق تلفّظه هذا بحركة أصابعه ليفيد دلالة النقاوة.

ويعتبر الفعل الكلامي عند **أوستين** وحدة لغوية ذات صوت محدد وتركيب مخصوص ودلالة معينة، يفيد التعبير عن قصد ما في وضعية معينة، فيكون خاطئاً إذا لم يؤدِ المعنى المسند إليه أو يخلّ بأسس الحوار.[60] وإذا كان فعل الكلام مجرّد وحدة صوتية، أي عملية تصويت بالكلام، فما هي خصائص فعل الخطاب؟

ب- الفعل الخطابي

يعتبر فعل الخطاب وحدة دلالية عامة يفضي الخطأ فيه إلى غموض المعنى عندما يطاله ضرب من ضروب سوء الاستعمال؛ لذا لا يمكن إنجاز فعل الخطاب دون الإشارة إلى مرجعه الدلالي والإحالي. وقد

58- الفعل الدلالي Acte rhétique

59. Austin: Quand dire c'est faire, op. cité, p110.

60. Ibid, P112.

يشكّل فعل الخطاب أيضاً فعلاً إخبارياً متى كان الحكم فيه إثباتياً، كنحو قول قائل: (**كان عليّ أن أذهب إلى "ج"، لكن ذهبت إلى "ب"**)، وهو تعبير ينمّ عن تحاور غير مباشر مع أحدهم يخبره عن تعديل وجهته.[61] ومن جهة أخرى، ينفتح فعل الخطاب على الإمكانات المتعددة للتلفظ بالعبارات الكلامية، إذ ليست كلّ أفعال الخطاب أفعالاً إنشائية ولا هي كلها إثباتية، وهذا ما يكشف عنه التصريح بالعبارات الإنشائية المفتوحة دوماً على تعدّد المعنى واحتمالية الدلالة، كما نجد في الحالات الآتية:

- عند سؤالنا أو جوابنا عن شيء ما، أو طلبه.

- عند إنجازنا لتحذير أو طمأنة لما طلب منا، محملين له وجهاً إخبارياً.

- عند إصدارنا لحكم تشريعي مضمنين له إرادتنا.

- عند تلفظنا بجملة أو صيغة كلامية يُفهم منها أكثر ممّا صرّحنا به.

- عند تعبيرنا وانتقادنا، ثم استئنافنا للقول في الوقت نفسه[62].

هكذا أصبح فعل الخطاب حمّال أوجه من جهتين: جهة الدلالة والمعنى، ثم جهة مقام التخاطب؛ لذا فقد يحصل أن نخاطب فلاناً بقولنا: **"اقتلها بالرصاص"**، مستعملين أسلوب الأمر، بحيث نتوجّه إلى المخاطب بالكلام قصد إنجاز فعل القتل لخطر يتهدّدنا، أو قد نكتفي فقط باستعمال أسلوب الإرشاد والنصح إذا لم يتهدّدنا خطر محدق آني، فنقول له فقط: **"أنصحك بقتلها رمياً بالرصاص"**، فيبقى المعنى هو نفسه لكنّ مقام التخاطب يتغيّر من صيغة خطابية إلى أخرى (الأمر، الطلب، الرجاء، الوعد...).

كما قد يحصل أن نحتجّ على أحدهم بالقول: **"أحتج على سلوكك هذا"**، أو بمجرّد القول: **"أزعجتني بهذا السلوك"**، فنكتفي فقط بتغيير بسيط من نبرة كلامنا بحسب مقام تخاطبنا معه. لذلك فإن كان فعل الكلام هو ما ننطق به من أصوات وعبارات، فإنّ فعل الخطاب هو ما نؤثر بواسطته على المستمع أو المخاطب تاركين لديه أثراً تخاطبياً يأتي بموجبه باستجابات موافقة لمقام تخاطبنا معه. لذا فكلّما تعلّق الأمر بإنجاز فعل كلام معيّن، فثمّة أيضاً فعل التكلُّم (أي فعل خطاب)، وليس فقط مجرّد عملية التلّفظ والكلام[63].

61. Ibid, p112.
62. Ibid, p 112
63. Ibid. p113.

بالإضافة إلى التفريق بين فعل الكلام وفعل الخطاب، ميّز **أوستين** أيضاً بين مستويات من أفعال الخطاب:

1- **مستوى فعل الكلام**: (Locutionary act)، ويقصد بذلك الأصوات التي ينتجها المتكلّم وتحمل دلالة، مثل تصريح أحدهم قائلاً: "كذا وكذا..."،

2- **مستوى فعل التكلُّم**: (Illocutionary act)، ويقصد به أنّ المتكلّم حين يتلفّظ بقول معيّن، فإنّه ينجز معنى قصدياً «Speakrs inention» وهو تأثير مقصود يسمّيه **أوستين**: قوة الفعل، أي قوة الإنجاز (Force illocutionary)، كقول أحدهم: "أحذرك..." أو "أعدك..."، أو "سوف أحضر غداً لرؤيتك...". وقد اشترط هذا الأخير لتحقّق معنى هذا الفعل ضرورة توفّر السياق العرفي والمؤسّساتي المتكوّن من: اللغة، والمحيط، والأشخاص، والقصد الفعلي للقيام بإنجاز مقتضى القول.

3- **مستوى الفعل التكليمي**: (Perlocutionary act)، ويعني به **أوستين** تلك التلفظات والكلمات التي ينتجها المتكلّم في بنيات نحوية منتظمة ومحمّلة بمقاصد محدّدة في سياق محدّد، بحيث تعمل على تبليغ رسالة معيّنة للمستمع بغية إحداث أثر مقصود لديه؛ أي الاستعداد والتهيؤ وما يستتبع ذلك من قوة الفعل الكلامي. ويأتي على الشكل التالي: "لقد أقنعني بأن أفعل كذا..."[64]

إنّ التفريق بين المستويات الثلاثة للأفعال الكلامية: فعل الكلام، وفعل التكلم، ثم فعل التكليم، يجعلنا نقرّ بأنّ تمييزه في بداية الأمر بين فعل الكلام وفعل الخطاب كان ضرورياً فقط لتفادي الخلط الذي قد يقع بين فعل الكلام وفعل الخطاب من جهة، وبين هذين الفعلين والفعل التكلمي والتكليمي من جهة أخرى.

غير أنّه لكي ينسجم **أوستين** مع نظريته في إنجاز الأقوال، قام بالتفريق بين فعل الكلام بما هو وحدة صوتية، وفعل الخطاب بما هو وحدة كلامية خطابية يفيد الدلالة ويؤثر في الغير أثناء التخاطب.

والآن سننطلق إلى إيراد جملة هذه الخصائص التي خصّ بها هذا الفيلسوف كلّاً من فعل التكلم وفعل التكليم، باعتبار أنّهما العنصران الحاسمان في نظريته هذه. فما هي خصائص كلٍّ من الفعل التكلّمي والفعل التكلِيمِي؟

64. Ibid, p113.

2-2- الفعل التكلّمي والفعل التكلِيمِي

أ- الفعل التكلُّمي: (Locutionary act)

يؤكّد **أوستين** في بداية تفريقه بين الفعل التكَلُّمِي والفعل التَكْلِيمِي أنّه من الضروري إقامة تفريق ضروري بين الفعل التكلُّمي والفعل التكلِيمِي، لأنّ اللغة العادية لا تكاد تفرّق بينهما.[65] فلما كان التخاطب في أصله تخاطباً مع الغير، وكان هذا الغير لا ينفعل إلا إذا توجّهنا إليه بالكلام؛ جاز الحديث عن نتائج أو آثار أفعال الكلام على هذا الأخير سواء كان مقصوداً أو غير مقصود. لهذا، فالفعل التكلُّمي، بما هو فعل تخاطب، يكون موجّهاً إلى الغير من حيث هو مؤسّس على الاتفاق والمواضعة. فلنوضح ذلك بالأمثلة التالية:[66]

1- أثناء فعل الوعد، كقول قائل: **"أعدك أن نخرج غداً"**، فدلالة هذا القول هي أنّ المتلفظ به قد عقد التزاماً بينه وبين مخاطبه بأن يخرج معه يوم غد، فيكون المتكلم صادقاً في وعده هذا متى عزم القصد والنيّة واحترم وعده، كما قد يكون كاذباً في وعده وذلك متى كان غير صادق فيه وغير محترم له. وهكذا، فالوعد التزام المتكلم تجاه مستمعه أو مخاطبه بمقتضاه ينجز وعده المتمثل في الخروج معه غداً، والذي هو مؤشر فعل تكلمه.

2- أثناء فعل الأمر، كقول قائل: **"آمرك أن تغلق الباب الآن"**، حيث يسعى المتكلّم، بهذا الفعل التكلّمي، إلى دفع مخاطبه إلى القيام بإغلاق باب مكان معيّن. ومعلوم أنّ المتكلم لا يصدر أمراً إلى من هو أمامه إلا إذا كان قادراً على ممارسة سلطته ونفوذه عليه، وفي هذه الحالة نجد المتكلم يحمل المخاطب على إنجاز مضمون فعل الأمر الذي وجّهه إليه.

3- أثناء فعل التحذير، كقول قائل: **"أحذّرك من هذا الثور"**، حيث يقصد بذلك إثارة انتباه المخاطب أو المستمع إلى خطورة الثور عليه، فيحمله أسلوب التحذير هذا على إتيان ما من شأنه أن يجنّبه مضمون هذا الفعل.

بشكل عام، يمكن أن نشير إلى أنّ ما يجمع كلّ هذه الأفعال التكَلُّمِية: الوعد، الأمر، التحذير...، وغيرها من الأفعال الإنجازية الأخرى، هو:

---

65. Ibid, p117.

66. Ibid, p125.

أولاً: اقتران القول فيها بالفعل، بحيث لا ينفكّ الواحد عن الآخر.

ثانياً: ارتباط إنجاز الفعل فيها بتحقيق شروط نجاح الإنجاز، وهي:[67]

- ملائمة الظروف والأشخاص المشاركين في إنجاز الفعل اللغوي.

- صدق مقاصد الأشخاص المشاركين.

- وجود نمط للتأثير في المخاطب بإنتاج هذا الفعل اللغوي وتلفظه.

لكن قد يؤدي الإخلال بشرط من هذه الشروط إلى نوع من أنواع الإخفاق التي تقدح في صحة الإنجاز، وبالتالي يصبح الفعل منعدماً أو حشواً أو ليس له أيّ تأثير. وهكذا، يمكن أن نخلص إلى أنّ للفعل التَكَلُّمِي، حسب **أوستين**، عدداً من الخواصّ، نذكر منها ما يلي:[68]

- **إنّه فعل تواصلي**: إذ لا يصحّ فعل التكلّم إن لم يرد في سياق تخاطبي حواري معين، لأنّ الأصل فيه توجيه الكلام إلى ذات مغايرة قصد إنجاز فعل سلوكي محدد، لأنّه لا ننجز أفعال الكلام ما لم نقل شيئاً ما[69].

- **إنّه فعل اتفاقي**: وهذا ما نجده مثلاً حين الحديث عن أسلوب الأمر، حيث يجب توفر شرط الطاعة للآمر بالأوامر، وهذه مسألة اتفاقية وتواضعية، وذلك حسب وضعية الأفراد، وكذلك الشأن بالنسبة إلى فعل الوعد وباقي الأفعال الأخرى. فمتى حصل الاتفاق على كيفيات الإجابة عن الأفعال التكلمِية، آنذاك يجوز الحديث عن إنجاز فعل التكلم؛ فلا يمكن حصول فعل التكلم من دون أن تكون الوسائل المستعملة في التواصل متواضعاً عليها[70].

- **إنّه فعل انجازي**: لأنّ الأصل في الفعل التكلُّمي هو التأثير في المخاطب أو المستمع لينجز مقتضاه السلوكي. لذلك فبمجرد النطق بعبارة **"فُتحت الجلسة"** من طرف الذي يترأسها، يتمّ الشروع في افتتاحها. لذا نجد علاقة لزومية بين التلفظ بالفعل التكلُّمي وإنجازه، فبمجرد التلفظ مثلاً بعبارة: **"أسمّي هذه السفينة ج"**، يحصل استعمالها في الخدمة.

67. Ibid, p79.
68. Ibid, P126.
69. Ibidem.
70. Ibedem.

ب- الفعل التكْلِيمِي: (Illocutionary act)

يعتبر الفعل التكْلِيمِي أثر الفعل التكَلُّمِي في المستمع، وترد صيغته التلفظية على الشكل التالي:

"بقولي س سأفعل م"، وهذه الطريقة هي التي ترد عليها كلّ الأفعال التكْلِيمِية، ذلك أنّ وجود علاقة الاستلزام بين فعل الإنجاز **"س"** وفعل التنفيذ **"م"**، هو ما يفسّر اقتران لزوم فعل التكلم بالتأثير على المخاطب (فعل التكليم).[71]

وقد يحدث أن يحصل فعل التكليم دونما اللجوء إلى عملية التلفظ، أثناء الاستغناء عن فعل التكلّم بالإشارات الرمزية كوسيلة لإفادة معنى معين أو دلالة ما؛ ففي هذه الحالة، يطلب من المخاطب أن ينفذ بمقتضى ذلك أمراً أو وعداً أو تحذيراً، كالحالات التي يتمّ فيها حصول الإنجاز بواسطة التهديد أو التخويف بتحريك اليد أو تصويب السلاح دونما النطق بكلمة، فيستغنى عن الكلام بالإشارات والتلميحات[72].

وفيما يلي بعض التطبيقات على صيغة: **"بقول س سأفعل م"** من خلال الأفعال التالية:

- **فعل الوعد**: حيث تؤول عبارة: "أعدك أن نخرج إذا ما صبرت عليّ" بما هي فعل التكلم إلى عبارة: "لقد وعدني بالخروج معه لذلك صبرت عليه"، في حالة فعل التكليم.

- **فعل الأمر**: حيث تؤول عبارة "أغلق الباب"، بما هي فعل تكلم، إلى صيغة "لقد حملني على إغلاق الباب" أو "لقد أمرني بإغلاق الباب" في حالة فعل التكليم.

- **فعل التحذير**: حيث تؤول عبارة "أحذرك الاقتراب من هذا الثور" إلى صيغة "لقد جنبني الاقتراب من هذا الثور بعد أن حذرني منه" في حالة فعل التكليم.

لكن، وعلى الرغم من أنّ الصيغة المختصرة لمقولة فعل التكليم التالية: «**بقولي س سأفعل م**» تختلف عن الصيغة التي يرد عليها فعل التكلّم: «**إذا قلت س فعلت م**»؛ إلا أنّه لا يمكن الحسم في نجاعة هذا التمييز، [73] وذلك لأنّ التلفظ بصيغة فعل التكلم على نحو: «**في حال تلفظي بإطلاق النار عليه فإنّي مهدّد له**»، وإن

71. Ibid, p130.
72. Ibidem.
73. Ibid, p 130.

اختلف على صيغة فعل التكليم: «**بقولي سأطلق النار عليه أكون قد أفزعته**»، إلا أنّه لا يستبعد أن نجد حالات أخرى تشذّ عن هذه القاعدة، ومثال ذلك:

- قد يحصل فيها أن ترد صيغة فعل التكلم على شاكلة فعل الكلام.

- ليس ضرورياً دوماً أن يكون التلفظ بصيغة «في حال قولي س أكون قد فعلت م» إنجازاً للفعل التكلُّمي، لأنّ إنجاز «م» قد يكون شكلياً فقط أو عرضياً.

- قد تكون صيغة «في حالة س» غير مقصورة على فعل التكلم.

- قد يرد فعل التكليم والتكلم معاً على الشاكلة نفسها وفي الصيغة نفسها.[74]

هكذا، توصل **أوستين** إلى أنّ استعمال صيغة فعل التكلم: «في حال قولي» قد تتعارض أو تبطل بانعدام شرط القصدية في الإنجاز، وبالتالي لا يصحّ دائماً اعتبار صحة الفعل التكليمي متوقفة فقط على هذه الصيغة، لذا فإنّه يقترح عوضاً عنها صيغة: «**بواسطة كوني قائلاً كذا...**»، التي تتضمن وصف حدوث الفعل وإمكان وقوعه معاً، فاسحاً بذلك المجال لكي يباين فعل التكليم فعل التكلم[75]؛ وبالتالي فصيغة: «**بقولي كذا أنجز كذا...** » تعتبر أكثر اختبارية ونجاعة في تمييز فعل التكليم عن فعل التكلم[76].

توصل **أوستين** بهذا التمييز إلى نتيجة مفادها:

1- إنّ صيغة: «**في حال كوني...**» يختصّ بها الفعل التكلّمي،

2- بينما صيغة: «**بواسطة كوني قائلاً كذا أنجز كذا...**»، فيختصّ بها الفعل التكليمي.

ثم لاحظ من جهة أخرى أنّه في حالة فعل التكلُّم، فإنّ العبارات الإنشائية التصريحية ترد على شكل أفعال إنجازية. وبذلك تصبح صيغة: «**بقولي كذا أنجز كذا...**» معياراً لإنجاز الفعل التكلّمي من جهة، ومعياراً للتفريق بين التكلم وفعل التكليم من جهة أخرى، حيث يصبح الإنجاز فيه **موفقاً (Felicitous)** كلّما كان موافقاً لمقتضى الحال أو غير **موفّق (Infelicitous)** إن لم يوافقه.

74. Ibid, p 131 - 132.

75. Ibid, p 133 - 134.

76. Ibid, p 135 - 136.

وعليه فهذه الصيغة هي معيار التأكد ممّا إذا كان تلفظنا بعبارة معينة بمثابة إنجازنا لها، فيصبح إثبات صلاحية استعمال العبارة الإنشائية من عدم صلاحيتها خاضعاً لمقولتي: «**حال القول**» و«**حال الإنجاز**» تميزاً لها عن معياري: «**الصدق**» و«**الكذب**» التي تختصّ بها العبارات الخبرية[77].

وهكذا أصبح الإثبات في العبارات الإنشائية إنجازاً للفعل وإيقاعاً له، كما أصبح إنجاز الفعل الكلامي معياراً لإثبات العبارات الإنشائية التي تجد في صيغ الفعل التكليمي تجسيدها السلوكي والإنجازي. غير أنّ هناك بعضاً من استخدامات اللغة في أغراض أخرى حجاجية وشعرية ومجازية لا تستجيب لمثل هذا المعيار، حيث تشذّ عن القاعدة السابقة.

يعتبر **أوستين** التلفظات التي تكون على ذلك المنوال عبارات طفيلية، وهي التي تكون إحالتها خيالية، كما في لغة المسرح والشعر والرواية. لذلك عمد إلى وضع مجموعة من القواعد تشترط التلفظات التي ينبغي لها أن تستجيب لمقولته في القوة الإنجازية، وهي على الشكل التالي:

- يجب توفّر سياق وطقس عرفي مقبول بحيث يكون له تأثير عرفي. ثم يجب أن يشتمل هذا الطقس العرفي على التلفظ بكلمات محدّدة لأشخاص محدّدين في ظروف مخصوصة.

- يلزم أن يكون الأشخاص المحدّدون والظروف المحدّدة مناسبة لإنجاز الطقس العرفي المحدّد.

- يجب إنجاز الطقس العرفي وتنفيذه على النحو الصحيح من قبل جميع الأشخاص المشاركين فيه.

- يجب تنفيذ الطقس العرفي كاملاً وتامّاً.

ثم أضاف **أوستين** إلى هذه الشروط شرطاً آخر يقوم على ضرورة توفر الصّدق في القول، وذلك بأن تتوفر في المتخاطبين والمتكلّمين المشاركين في فعل الحوار والكلام صدق المشاعر والقصد وإخلاص النوايا التي يقتضيها الطقس العرفي، إضافة إلى استعدادهم للاستمرار إلى النهاية.

ج- أنواع الفعل التَكْلِيمِي

يفرّق **أوستين** بين خمسة أنواع من الفعل التكليمي،[78] وإن لم يكن مرتاحاً لها نظراً لما يمكن أن يعتريها من خلط وتداخل فيما بينها[79]، الشيء الذي يصعّب من إمكانية الجزم في أمر التفريق بينها، وهي:

77. Ibid, p 142.

78. R. Uleurd: **La pragmatique linguistique**, op. cité, p 151.

79. Austin: **Quand dire c'est faire**, op. cité; p 153.

1- الفعل التكليمي الحكمي أو المؤسساتي: ويشمل جملة الأحكام الصادرة عن مؤسسة تشريعية أو قضائية أو مؤسسة أخرى ذات صبغة قانونية. يتعلق الأمر في هذا الفعل بإصدار حكم بصدد واقعة معينة، سواء كان ذلك حدثاً أو قيمة، وإن كان الشيء الصادر في حقه الحكم غير مؤكد؛[80] ومن العبارات الدالة على ذلك، نجد: برّأ، أدان، قدّر، عدّ، اعتبر، ثمّن، تحمّل المسؤولية، أصدر ما يلي...

2- الفعل التكليمي التشريعي: ويشمل كلّ ما له علاقة بممارسة السلطة أو النفوذ، من إصدار للأوامر، وتعيين في المناصب، أو إصدار للتوجيهات قصد تنفيذها، أو إسداء النصح والتحذير؛ ومن العبارات الدالة على ذلك، نجد[81]: عيّن، أوفد، فصل، لقب، أمر بـ، صوّت، أوصى، فسخ...

3- الفعل التكليمي الوعدي: والذي من خلاله يَعِدُ المتكلم بإنجاز فعل معين كالذي يتعهد به لمخاطبه، أو الذي تكفل به لشخص أو لهيئة معينة. وفي هذا النوع من الصيغ، يتمّ الإعلان عن النية والقصد كلّما تحقق الإفصاح عنهما في الفعل المصرّح به؛ والأمثلة الدالة على ذلك كثيرة، نذكر منها العبارات التالية: [82] وعدت، اتفقت مع، تعاقدت، التزم، قال كلمته، أقسم، حرّض... إلخ، ويتميز هذا الصنف عن باقي الأصناف الأخرى بكونه:

أ- يتمّ من خلاله إفصاح المتكلم بقصده ونيته في خطابه.

ب- يتمّ من خلال الإعلان والإفصاح عن الالتزام بمقتضى الكلام.

4- الفعل التكليمي السلوكي: يشمل هذا النوع ردود الأفعال على سلوكات الآخرين، أو ما يلاقيه المتكلم من نجاح أو فشل في مزاولته لنشاط ما أو سلوك معين. كما يشمل أيضاً مختلف المواقف وضروب التعبير عن أوضاع سلوكية ماضية[83]. ومن جهة أخرى هناك ترابط بين ما يثبته أو يصفه هذا الصنف من تصرفات يعبّر عنها إزاء سلوكات معينة كاللجوء إلى الأساليب الدالة على الأوضاع السلوكية، كما هو الشأن في الأساليب التالية:

- أسلوب عدم الاكتراث، وذلك بعدم اهتمام المتكلم بأمر ما.

- أسلوب الترحيب، عندما يتعلق الأمر بحسن الاستقبال كالتلفظ بعبارة: «**تفضلوا أهلاً وسهلاً بكم**».

---

80. Ibid, p 155.
81. Ibid, p 157.
82. Ibid, p 159.
83. Ibid, p 161.

- أسلوب التوديع أو الوداع، وذلك حين التلفظ بعبارة: «**رافقتكم السلامة**».[84]

يخلص **أوستين** من خلال كلّ هذه الأمثلة إلى أنّ هناك ترابطاً واضحاً بين الأوضاع السلوكية والتلفظات الكلامية. فالتلفظ بكلمات الترحيب في حقّ شخص نعرفه مثلاً هو بمثابة إنجاز سلوك الترحيب وضيافته، ثم قسْ على ذلك نظائره مثل الممارسة التشريعية حين المصادقة على أمر ما، أو ممارسة السلطة[85].

5- الفعل التكليمي الوصفي: وهو الفعل الذي نصرّح من خلاله بتفسير وجهات نظرنا، فنسوق حججنا ثم نوضح على ضوئها كيفية استعمالنا للكلمات؛[86] وهناك أمثلة عديدة للصيغ الفعلية التي تعتبر أحكاماً مقارنة مع العرض الوصفي لها، مثل: حلّل، صنّف، فسّر..؛ وهي كلها صيغ عبارية تقتضي إصدار الحكم الوصفي كما في الصيغ الفعلية الأخرى التي تدلّ على العرض الوصفي مثل: أعارض، أجادل، أبرهن على...إلخ.

يُلاحظ من خلال هذه الأمثلة أنّ الأفعال التكليمية الوصفية تقترب من الصيغ الفعلية التي تدلّ على الالتزام والتعهد، ثم أيضاً من تلك التي تدلّ على الأوضاع السلوكية، كالتلفظ بما يلي: «**اعترض عليّ س طالباً منّي...**» أو «**أتردّدُ في أمر هذا الموضوع...**»، وهي كلها تستلزم من المتكلم أن يتخذ موقفاً يعبّر به عن شعوره كلما تلفظ بها.[87]

ولعلّ الأمثلة الدالة على هذه الصيغ الوصفية كثيرة، ومنها: **وصف، أنكر، أيّد، أثبت، أشار، روى، أجاب، جرّب، شكّ، عرّف، اعتقد، عارض ولكن، وافق، خلص إلى، أوّل، أحال إلى، سمّى، اعتبر...** إلخ.

من هذا كلّه نصل إلى أنّ أهمّ الخصائص التي يحدّدها **أوستين** للفعل التكلِيمِي هي:

- الفعل التكلِيمِي فعل قانوني.
- الفعل التكلِيمِي فعل مؤسساتي.
- الفعل التكلِيمِي فعل قصدي.
- الفعل التكلِيمِي فعل سياقي.

---

84. Ibid, p 161.
85. Ibid, p 162.
86. Ibid, p 162.
87. Ibidem.

- الفعل التكلِيمِي فعل عرفي.

هكذا إذاً يؤول كلّ فعل كلام، بما هو فعل خطاب، إلى فعل تَكْلِيم أثناء إنجازه لأثر فعل التكَلُّم في المخاطب والمستمع. غير أنّ إجراء التفريق بين العبارات الإنشائية والعبارات الخبرية، منطقياً ونحوياً، كما اعتمده **أوستين**، يظلّ هو ما يشكّل أساس منطلقه في بناء هذه النظرية.

ويترتّب على ذلك أيضاً إنجاز تفريق آخر في أفعال الكلام، وهذه المرّة بين الفعل الكلامي، من حيث هو بنية صوتية وتركيبية مخصوصة، والفعل الخطابي من حيث هو بنية كلامية لها وظيفة دلالية وتخاطبية مؤثرة؛ ثمّ من جهة أخرى بين فعل التكَلُّم كفعل إنجازي وفعل التَكْلِيم كأثر التَكَلُّم في المخاطب.

وقد صنّف **أوستين** في الأخير الفعل التكلِيمِي إلى خمسة أصناف:

- فعل مؤسساتي.
- فعل تشريعي.
- فعل وعدي.
- فعل سلوكي.
- فعل وصفي.

ثم وضع بذلك نظريته في أفعال الكلام أمام تحدي الانفتاح على تداوليات اللغة بشكل عام، وذلك من أجل بناء أساس جديد للحوار والتحاور بما يوسّع من استثمار كلّ الإمكانيات الهائلة التي يوفرها البعد التواصلي لهذه اللغة. وقد توفّق **أوستين** في تأسيس نظريته هذه في أفعال الكلام على صعيدين:

الأول: عندما ردّ الاعتبار إلى اللغة الطبيعية، وذلك لما وجدناه في مقالته السّجالية لغة الإدراك الشعوري: (Langage de I'apercepation) ينازع فكر التيار الوضعي في مسائل: حجة الوصف، وحجة الالتباس، ومسألة الإدراك الشعوري الحسي في اللغة، مثبتاً أنّ مثل هذه الحجج واهية في نموذج اللغة العادية، بعدما كانت منطلق الدعوى المعارضة لإقامة نظرية دلالية لسانية ومنطقية في اللغة الطبيعية.

والثاني: عندما نجح في وضع أسس معالم نظرية دلالية لسانية في تداوليات أفعال اللغة، تقوم أساساً على اعتبار أنّ العبارات والجمل اللغوية لا تنقل مضامين مجردة، وإنّما تؤدي وظائف عملية إنجازية

تختلف باختلاف السياقات والمقامات التي ترد فيها. ثم كانت هذه الفكرة دافعه الأساسي في تمحيص مختلف الأساليب التي ترد فيها الأقوال الإنشائية، فحصرها في ثلاثة: فعل الكَلام، وفعل التكُّلم، ثم فعل التكْلِيم.

لكن رغم المجهود المنهجي والمفهومي المبذول من طرف **أوستين**، فإنّ نظريته في أفعال الكلام لم تسلم من الاعتراض والنقد، حيث قام بعض اللسانيين وبعض الفلاسفة على رصد نواقصها النظرية والمنهجية فنقدوها وتجاوزوا ما ظهر منها عيباً ناقصاً. ومن أبرز هؤلاء النقاد: **بنفينيست، وجون سورل، وبول غرايس**، و**ريكانتي وألان بيراندونير**، ثمّ بالخصوص النقد الفلسفي الذي وجّهه إلى هذه النظرية **جاك ديريدا**.

أمّا اعتراض **بنفنيست**، فيتمثّل في كون التلفظات الإنجازية لا تمتلك كياناً إلا بطريقة شكلية، وهذا ما جعله يسلك مسلك النقد اللساني الشكلي عوضاً عن تلك الطريقة الموسّعة التي نهجها **أوستين**.[88] لذا عارض **بنفينست** تقسيم هذا الأخير للعبارة الإنشائية إلى أصلية وأخرى تصريحية، وذلك لكونهما تتعلقان بصورة التلفظات التقديرية (Enoncés Respectifs)[89]. كما عمل **جون سورل** بدوره على رصد النواقص التي طالت هذه النظرية، كعدم تفطنه إلى وضع مجموعة من الشروط المنطقية الواضحة للفعل اللغوي حتى يستوفي أداءه[90] مثل:

- الشروط الجوهرية القاضية بتعيين الغرض التواصلي من الفعل التكلّمي.
- الشروط الصدقية القاضية بتحديد الأقوال الاعتقادية للمتكلم أثناء إنجازه للفعل التكلّمي.
- وشروط مضمون القضية المحددة لأوصاف المضمون المعبّر عنه.
- الشروط التمهيدية المرتبطة بما يملكه المتكلم من قدرات معرفية واعتقادية.

ثمّ عمل أيضاً على وضع قواعد جديدة لأجل أن يكون الفعل الكلامي دقيقاً، ومنها:[91]

- القواعد المعيارية Règles Normatives: وهي جملة من القواعد التي تساعد على ضبط الصور والأشكال السلوكية الداخلية للمتكلم.

88. "**Sujet, Texte, Histoire**"; débat de clôture, Colloque du 28 avril 1979, in Annales Littéraires de l'université de Besançon. Les belles lettres – paris 1981. P 103

89. Eleurd**: la pragmatique linguistique**, op cité, p152.

90- طه عبد الرحمن: اللسان والميزان، مرجع سابق، ص 261

91. Bouveresse. J: **La parole Malheureuse**, op cité, p351.

- القواعد التكوينية Règles Constitutives: وهي جملة القواعد التي تساعد على إنشاء أشكال جديدة للسلوك.

من جهته عمل **بول غرايس** على وضع مجموعة من القواعد للفعل اللغوي متجاوزاً بذلك محدودية القاعدة النحوية والمعجمية، التي كان **أوستين** قد عمل على إخضاع الأفعال الكلامية لها، فوضع مبدأ التخاطب القائم على حِكَمٍ أربع هي: الكم والكيف والعلاقة والجهة.[92]

أمّا النقد الأكثر تطرفاً لنظرية أفعال الكلام، فيبقى من نصيب اللساني **آلان بيرادونير**[93]* في كتابه "عناصر التداوليات اللسانية"[94]، حيث اعتبر فيه أنّ التلفظ بالعبارات ليس بالضرورة مدعاة لإنجازها، وبالتالي فإنّ التكلم يضاد إنجاز الفعل، مقوّضاً بذلك نظريته في إنجاز الأفعال بالأقوال. لكن رغم كلّ هذه الانتقادات، فقد نجح **أوستين** على الأقل في إعادة الاعتبار إلى اللغة الطبيعية ولدورها في إفادة المعنى وتشكيل الدلالة، وذلك بتأسيسه لنظرية دلالية تداولية تساعد، إلى جانب تصورات **فيتغينشتاين** الثانية، على صياغة مفاهيم لسانية جديدة لتحليل المعنى وطرق إفادته في مجرى وسياق اللغة الطبيعية، مثل: مفهوم الدلالة الاستعمالية، القصد، السياق... إلخ.

خاتمة

لا تكمن قوة نظرية أفعال الكلام لـ «**أوستين**» في منطلقاتها النظرية البسيطة فقط، بل أيضاً في رهاناتها المنهجية والعملية التي تغري بالممارسة التحليلية للخطابات الكلامية واللغوية المتداولة في الواقع المعيشي للناس. لهذا الاعتبار أولى الدارسون لهذه النظرية أهمية كبرى منذ مطلع سبعينيات القرن الماضي إلى يومنا هذا، اعتباراً من كونها تمثّل منطلقاً منهجياً جيّداً لممارسة تحليل الظواهر اللسانية وتحليل الخطابات الكلامية.

إنّها نظرية لسانية وفلسفية تجسّد موقفاً مضاداً للتيار السائد بين فلاسفة اللغة والمنطق في أواسط القرن الماضي، أولئك الذين دافعوا عن التصوّر الوضعي للغة، والذين دأبوا على تحليل العبارات اللغوية مجرّدة من سياقاتها التخاطبية، متوسلين بما وصفه **أوستين** بالتسلّط المنطقي القاضي باعتبار الجمل الخبرية

92- ملحق الحوار لبول غرايس، ترجمة محمد طروس، مجلة الحكمة، العدد: 1، خريف 1992

93* Alain Berrendonner

94. Berrendonner. A: Eléments de pragmatique linguistique. Paris, Editions de minuit 1981.

والعبارات التقريرية هي النموذج الحقيقي للألفاظ الدالة وذات المعنى الحقيقي، وما عداها يمثّل أقوالاً غير ذات معنى.

بهذا المعنى نجح **أوستين** في وضع أصول نظرية دلالية جديدة، سرعان ما تحوّلت فيما بعد لتصبح منطلقاً نظرياً ومنهجياً لروّاد الدلاليات التداولية ولفلسفة اللغة الطبيعية التي شقّت طريقها منذ مطلع ستينيات القرن الماضي. وقد تطوّرت بعد ذلك فتعزّزت بالأبحاث الفلسفية واللسانية والمنطقية التي تلت مرحلة تأسيسها في منتصف القرن الماضي.

البيبليوغرافيا

المراجع العربية:

- إبراهيم مشروح: مكانة الدلالة في فلسفة كواين، أطروحة لنيل الدكتوراه، مركونة بخزانة كليّة الآداب القاضي عياض بمراكش، تحت رقم 212.
- إسلام عزمي موسى: دراسات في المنطق مع نصوص مختارة، جامعة الكويت، سنة 1985.
- جون سورل: اللغة والعقل والمجتمع، ترجمة سعيد الغانمي، المركز الثقافي العربي، منشورات الاختلاف، الطبعة الأولى، سنة 2006.
- سيلفان أورو، جاك ديشان، جمال كولوغلي: فلسفة اللغة، ترجمة: بسام بركة، المنظمة العربية للترجمة، مركز دراسة الوحدة العربية، الطبعة الأولى، بيروت/ لبنان. سنة 2012.
- طه عبد الرحمن: اللسان والميزان أو التكوثر العقلي، المركز الثقافي العربي، بيروت، سنة 1998.
- طه عبد الرحمن: المنطق الصوري، ذرا الطليعة، بيروت، سنة 1983.
- طه عبد الرحمن: في أصول الحوار وتجديد علم الكلام، المركز الثقافي العربي بيروت، سنة 2007.
- عبد القادر الفاسي الفهري: اللسانيات واللغة العربية، الطبعة الأول، دار توبقال، المغرب، سنة 1985.
- محمد فهمي زيدان: في فلسفة اللغة: دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، سنة 1985.

المراجع الأجنبية:

- بالفرنسية:

- Austin .J.L: Quand dire c'est faire, Ed du Seuil, Paris, 1970.
- Austin J.L: Langage de la perception, librairie Armand colin, Paris, 1971.
- Amselek .P: Théorie des actes de langage. Ed p.u.f, 1986.
- Bouveresse J: La parole Malheureuse ; E de Minuit, Paris, 1971.
- Berrendonner. A: Eléments de pragmatique linguistique, Paris Ed, Minuit, 1981.
- Derrida. J: De la grammatologie; éd minuit, Paris 1967.
- Derrida.J: L'écriture et la différence; éd Seuil, collection tel quel, paris 1967.
- Derrida.J: Le monolinguisme de l'autre; éd Galilée, paris, 1996.
- Derrida.J: Marges de la philosophie; Paris, éd Minuit, 1972.
- Dekens.O: Derrida pas à pas; ellipses, éd marketing, 2008.
- Eleurd. R: La pragmatique linguistique, Ed Fernand Nathan, 1985.
- Mayer. M: Logique, langage et argumentation: Paris, Hachette, 1982.
- Oussama. A: Wittgenstein: Langage et Ontologie, Vrin, 1982.
- De Saussure. F.: cours de linguistique générale, Ed Tullio de Mauro, Paris, 1972.

المجلات:

- مجلة الحكمة: «منطق الحوار»، بول غرايس، ترجمة محمد طروس، العدد 1 خريف 1992.
- مجلة المناهل: «سلطة الكلام والكلمة»، أبوبكر العزاوي، ع 62 – 63، ماي، 2001.

مقالات على المواقع الإكترونية:

- بالعربية:

- يوآب كيني: مقال حول مسألة الإعلانات، ورد في موقع مجلة مفتاح، على موقع منيرفا الإلكتروني: http://mafteakh.tau.ac.il/a

- دانيال ماثيوز: ملاحظات حول أفكار دريدا بشأن إعلانات الاستقلال، ترجمة نصر عبد الرحمن. مقال مأخوذ من الموقع التالي Critical legal thinking على الرابط التالي:

http://criticallegalthinking.com/2013/08/07/declarations-of-independence-notes-on-the-thought-of-j.derrida

- بالفرنسية:

- Kevin Halion: La déconstruction et la théorie des actes de langages. Version numérique. © Kevin Jospeh Halion: Page modifiée: 18 septembre 2002 à 14: 11: 45 sur le site web Internet: http://www.e-anglais.com/thesis_fr.html#top.

MominounWithoutBorders

Mominoun

@ Mominoun_sm

مؤمنون بلا حدود
Mominoun Without Borders
للدراسات والأبحاث www.mominoun.com

الرباط – أكدال. المملكة المغربية

ص ب : 10569

الهاتف : +212 537 77 99 54

الفاكس : +212 537 77 88 27

info@mominoun.com

www.mominoun.com

All rights reserved © 2016

جميع الحقوق محفوظة © 2016